الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
لجنة استخدام الفضاء الخارجي
في الأغراض السلمية

الجلسة ٤٠٦
الاثنين، ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥، الساعة ١٥/٠٠
فيينا

الرئيس: السيد هوهنفلنر . . . . . (النمسا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠

افتتاح الدورة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعلن الآن افتتاح الدورة الثامنة والثلاثين للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

إقرار جدول الأعمال (A/AC.105/L.206 و Add.1 و Corr.1)

أقر جدول الأعمال.

انتخاب نائب للرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد تلقت الرئاسة رسالة تفيد اللجنة بأن السفير بيترو فورنا، ممثل رومانيا، لن يتمكن بسبب التزاماته المهنية الأخرى من الاستمرار في الاضطلاع بمسؤولياته بوصفه نائبا لرئيس لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وأود بصفتي الشخصية وبالنيابة عن اللجنة أن أشكر السفير فورنا على تفانيه في خدمة اللجنة خلال السنة الماضية.

وقد رشحت حكومة رومانيا، تمشيا مع تقليد تتبعه منذ أمد بعيد، السيد دومترو مازيلو، سفير رومانيا لدى المنظمات الدولية في فيينا، ليخلف السيد فورنا بوصفه نائبا للرئيس. وقد أبلغنا رئيس مجموعة بلدان القائمة دال بأن ترشيح السيد مازيلو يحظى بتأييد تلك المجموعة. والآن أطرح هذا الترشيح على اللجنة. وما لم تكن هناك ترشيحات أخرى، سأعتبر أن ترشيح رومانيا يحظى بقبول اللجنة.

نظرا لعدم وجود أي ترشيح آخر، أعتبر أن السيد مازيلو قد انتخب بالاجماع نائبا لرئيس لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ **النشر الى:** Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178, United Nations, New York, N.Y. 10017, USA. **وستصدر التصويبات** بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-85601
9585601

وأود بالنيابة عن أعضاء اللجنة أن أهنئه وأن أدعوه إلى شغل مقعده على المنصة.

شغل السيد مازيلو مقعده على المنصة.

الحضور لغير الأعضاء في اللجنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء أنني تلقيت مذكرات شفوية من ممثلي اثيوبيا والإمارات العربية المتحدة وبيرو وتايلند وتونس والمملكة العربية السعودية واليمن وجامعة الدول العربية يطلبون فيها السماح لهم بحضور الدورة الحالية للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بصفة مراقبين. ولذلك اقترح أن ندعو وفقا للممارسة المتبعة، هذه الوفود إلى حضور الدورة الحالية وإلى مخاطبة اللجنة حسب الاقتضاء.

وهذا بالطبع لا يمس بطلبات أخرى من هذا النوع، ولا ينطوي على اتخاذ اللجنة لأي مقرر بشأن المركز. فهذه مجاملة اعتادت اللجنة أن تبديها للوفود.

وما لم أسمع اعتراضا، فسنعمل على هذا الأساس.

تقرر ذلك.

بيان من الرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني أن أرحب بكم جميعا في الدورة الثامنة والثلاثين للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. ويسرني أن ألاحظ أننا نجتمع في الشهر الذي نبلغ فيه معلما تاريخيا في سياق التعاون الدولي في الفضاء الخارجي. وأشير، بالطبع، إلى التحام المحطة الفضائية "مير" والمكوك الفضائي "انديفر" فهذا الالتحام لا يمثل فحسب مستوى معقدا من التعاون التقني بين خصمين سابقين، ويؤكد على نهاية الصراعات السياسية والعقائدية للحرب الباردة، ولكن يمثل أيضا التعاون بين نظامين ذوي ثقافتين مختلفتين، مما يتطلب التفاهم والثقة المتبادلين.

وفي الوقت الذي يتخذ فيه الجنس البشري خطوات أخرى في استكشاف الفضاء الخارجي واستغلاله، فإن أهمية التعاون الدولي تزداد باستمرار. وهذا يعود جزئيا إلى القيود المالية في كثير من البلدان، وهي القيود التي أصبحت إحدى القوى المحركة لتشجيع التعاون في سعي البلدان إلى مشاطرة عبء الأنشطة الفضائية المكلفة. ولكن، وفيما يتجاوز مجرد الرغبة في تقليل التكاليف، فإن التعاون الدولي هو أيضا في أحيان كثيرة وسيلة مفيدة لاقناع الذين يمانعون في تخصيص الموارد للأنشطة الفضائية بقبول وإقرار المشاريع الجارية أو المخطط لها في الفضاء الخارجي.

وثمة قوة محركة أخرى هي الاعتراف بأن التعاون الدولي ضروري في بعض الأنشطة الفضائية التي تتجاوز المصالح الوطنية، مثل رصد البيئة وحمايتها، والتي لها أهمية حيوية بالنسبة لجميع البلدان. ومن نافلة القول إن التعاون الدولي لا يمكن تحقيقه دون وجود التفاهم والثقة المتبادلين فيما بين البلدان المشاركة. فمنذ نصف قرن، ما فتئت الأمم المتحدة تتيح لأعضاء المجتمع العالمي فرصا لتبادل وجهات نظرهم والاعراب عن آرائهم، بما يسهم في تعزيز التفاهم والثقة المتبادلين فيما بينهم. وستواصل المنظمة دورها تمشيا مع الأغراض والمبادئ المكرسة في ميثاقها.

إن لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، بوصفها جزءا من المنظمة، التزمت منذ إنشائها لأول مرة بوصفها لجنة مخصصة في عام ١٩٥٨، بتعزيز التعاون الدولي في الفضاء، واستمرت في توفير الفرص للبلدان المهتمة بالشؤون الفضائية للاعراب عن آرائها. وهذه السنة، التي تحتفل فيها المنظمة بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها، ترحب اللجنة بأعضائها الجدد: بيرو وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا والسنغال وكازاخستان وكوبا وماليزيا ونيكاراغوا. وعلى الرغم من أن توسيع اللجنة كان مسألة مثيرة للنزاع في بعض الأحيان، فقد حُقق عن طريق ما بذله جميع الأعضاء من عمل شاق وجهد مشترك، وأود أن أعرب عن شكري لجميع الوفود التي ساندت عملي فيما يتعلق بهذه المسألة الصعبة.

وفي الوقت الذي يتيح فيه التوسيع بالتأكيد للجنة الاستفادة من المزيد من الأفكار الجديدة لدى النظر في المسائل الرئيسية المختلفة المتصلة بالفضاء الخارجي، فإنه يمثل أيضا تحديا للجنة في الإبقاء على طريقتها الفريدة والفعالة في القيام بأعمالها، وهي الطريقة التي تستند إلى مبدأ توافق الآراء. وأعتقد اعتقادا راسخا بأن الحفاظ على مبدأ توافق الآراء يمثل الطريقة الوحيدة لضمان فعالية اللجنة بصورة مستمرة. وفي ضوء ذلك، أرغب رغبة مخلصة أن يشارك جميع أعضاء اللجنة مشاركة نشطة وبحسن نية في النظر في البنود المعروضة علينا.

وأود، بالنيابة عن اللجنة، أن أشكر رئيس اللجنة الفرعية العلمية والتقنية، الأستاذ جون كارفر، من استراليا، على عمله الممتاز في توجيه عمل تلك اللجنة الفرعية. وقد أعرب الأستاذ كارفر عن عزمه على التقاعد في نهاية دورة هذا العام بعد أن أمضى أكثر من ٢٥ سنة - ربع قرن - في تقديم خدماته البارزة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي. إن الكثير من الإنجازات التي حققتها اللجنة الفرعية العلمية والتقنية، وفي الحقيقة هذه اللجنة، ما كانت ممكنة لولا جهوده الدؤوبة والتزامه بتشجيع التعاون الدولي في الأنشطة الفضائية.

وأود أيضا أن أشكر رئيس اللجنة الفرعية القانونية، السيد فاسلاف ميكولكا، ممثل الجمهورية التشيكية، على عمله في توجيه المناقشات حول المسائل الصعبة والمعقدة المطروحة على تلك اللجنة الفرعية.

وأود الآن أن استعرض باقتضاب الإنجازات التي تحققت في الفضاء الخارجي خلال العام الماضي، في مجال الرحلات الفضائية المأهولة، ظل شغل محطة "مير" الفضائية للاتحاد الروسي مستمرا بتناوب الأطقم. وقام طاقم جديد مؤلف من رائدي الفضاء فيكتور افاناسييف ويوري أوساتشيف بشغل المحطة في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وكان برفقتهما الطبيب فاليري بولياكوف، الذي سجل رقما قياسيا من البحوث في الطب البيولوجي في الفضاء وصل إلى ٤٣٧ يوما لدى عودته من المدار في ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٥.

بعد قضاء ١٨٢ يوما في الفضاء، جرى ابدال افاناسييف وأوساشيف في تموز/يوليه ١٩٩٤ بالبعثة الـ ١٦ إلى المجمع المداري "مير". وعمل ملاحا الفضاء يوري ماليتشنكو وطلعت موسى باييف - وهو ملاح الفضاء الثاني من كازاخستان - في الفضاء لمدة ١٢٥ يوما وعادا سالمين إلى الأرض في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وقام "باستبدالهما" في الفضاء الكسندر فكتورنكو ويلينا كونداكوفا، وهي المرأة الأولى التي تقوم برحلة فضائية طويلة الأجل استغرقت بضعة أشهر. وبعد ١٦٩ يوما من العمل البحثي، عادا من المدار في ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٥، مع الدكتور بولياكوف. والبيانات التي تجمعت، بالإضافة إلى النتائج الطبية، التي أسفرت عنها الرحلات الأخرى الطويلة الأجل، ينبغي أن توفر معرفة أكبر للمشكلات المعقدة مشكلات ردود الفعل الإنساني على الظروف الشديدة في الفضاء الخارجي.

وأشد التطورات تشجيعا في مجال بعثات الفضاء المأهولة ما زال يتمثل في ارتفاع مستوى التعاون بين الدولتين الكبريين في مجال الفضاء. ووفقا لاتفاق وقع بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة في العام الماضي، سيقوم المكوك الفضائي بسبع رحلات على الأقل تتضمن الالتحام بمحطة "مير" الفضائية. وبصرف النظر عن الإعداد لتطوير محطة الفضاء الدولية، فإن الرحلات ستستخدم أيضا لنقل ملاحي الفضاء، ورواد الفضاء والأدوات من وإلى محطة "مير". ورأينا فعلا قيام الرواد الروس برحلتين على متن المكوك الفضائي -وهما سيرجي كريكاليف في شباط/فبراير ١٩٩٤ وفلاديمير تيتوف في شباط/فبراير ١٩٩٥. وخلال الرحلة الدولية التي جرت هذا العام، قام المكوك الفضائي "ديسكفري" بالدوران حول محطة "مير" وبقي ملازما للمحطة على مبعدة ١٠ أمتار مدة خمس دقائق تقريبا.

والخطوة التالية في هذا البرنامج التعاوني تمثلت في إطلاق الطاقم العادي الـ ١٨ إلى محطة "مير" في ١٤ آذار/مارس ١٩٩٥. وكان طاقم سيوز ت م - ٢١ يتألف من فلاديمير ديجوروف وجينادي ستريكالوف والطبيب الأمريكي نورمان ثاغارد. وهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها إطلاق مواطن أمريكي إلى الفضاء على متن مركبة فضائية روسية. ويعمل

الطاقم الدولي الآن في المدار ومن المقرر أن يُعاد إلى الأرض في وقت لاحق من هذا الشهر على متن المكوك الفضائي "اتلانتس".

لا يمكن في هذا البيان التمهيدي تغطية جميع المجالات الهامة للبحوث الفضائية وتطبيقاتها. واسمحوا لي فقط أن أعرض بإيجاز هذه البحوث بلهجة ذات طابع دولي مميز.

أصبحت المركبة الفضائية "يوليسيس" التابعة للوكالة الفضائية الأوروبية العربة الأولى في التاريخ التي وصلت إلى المنطقة القطبية للشمس عندما عبرت فوق المنطقة القطبية الجنوبية للشمس في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤ بعد رحلة استغرقت ما يقرب من أربع سنوات. وجرى وزع "يوليسيس" من المكوك الفضائي "اتلانتس" في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ودارت حول كوكب المشتري في شباط/فبراير ١٩٩٢ بغية استخدام مجال الجاذبية لإجراء تغيير عميق لمدارها حول الشمس. وإذ واصلت رحلتها الناجحة، عبرت المركبة الفضائية ضمن نطاق يبلغ ٢٠٠ مليون كيلومتر من الشمس في ١٢ آذار/مارس وستبدأ أول اجتياز لها في المنطقة القطبية الشمالية للشمس في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥. ووجد علماء بعثة يوليسيس أن تدفقات الريح الشمسية في المناطق القطبية الشمسية تسير بسرعة عالية جدا تصل إلى ٧٥٠ كم في الثانية في المناطق القطبية الشمسية، أي ما يوازي تقريبا، حوالي ضعف السرعة التي تتدفق بها الريح الشمسية عند خطوط العرض المنخفضة.

وهذا الجزء من رحلة يوليسيس لسبر الفضاء يصادف الذكرى السنوية العشرين لإنشاء وكالة الفضاء الأوروبية في ٣٠ أيار/مايو ١٩٧٥. وبعد قبول فنلندا في العام الماضي، يبلغ مجموع أعضائها الآن ١٤ دولة من أوروبا، بالإضافة إلى كندا بوصفها دولة متعاونة بصورة رسمية. ووكالة الفضاء الأوروبية، التي تتمتع أيضا بمركز المراقب في لجنتنا، شريك هام جدا في معظم الأنشطة المتصلة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية.

وفي معرض الكلام عن الذكرى السنوية، أود أن أذكر الممثلين بأن تلسكوب هابل الفضائي كان أطلق من المكوك الفضائي "ديسكفري"، قبل خمس سنوات في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٩٠. وفي ذلك الوقت، كان يتوقع أن يكون تحليله أفضل بـ ١٠ مرات من تحليل أي تلسكوب على الأرض وكان يفترض أن يفتتح حقبة جديدة في علم الفلك. ومع ذلك، ففي غضون بضعة أشهر، اكتشف وجود خلل في المرآة الرئيسية بـ "هابل" مما قلل إلى حد كبير من قدرته على التركيز. وبالرغم من ذلك، فقد وفر التلسكوب خلال السنوات الثلاث الأولى من تشغيله، معلومات واكتشافات هامة جديدة بشأن الكون، تشتمل على صور مفصلة للمتجدد الأعظم ١٩٨٧ أ وعلى قرص من الغاز البارد يزود بالوقود ثقبا أسود. ومشاركة علماء الفلك من جميع البلدان في برنامج الرصد الذي يضطلع به التلسكوب ينسقها معهد علوم تلسكوب الفضاء في بولتيمور، في الولايات المتحدة، ومرفق التنسيق الأوروبي في غارشنغ بألمانيا.

وأعاد اصلاح تلسكوب هابل الفضائي ملاحو المكوك الفضائي خلال خمس مشيات مثيرة في الفضاء في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وهو يعمل بصورة كاملة منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. ومن أعمال الرصد الهامة التي اضطلع بها التلسكوب مؤخرا تلك التي تتضمن دليلا قاطعا على وجود ثقب أسود هائل الحجم في مركز مجرة اهليلجية ضخمة تقع على مبعدة ٥٠ مليون سنة ضوئية، وإحراز تقدم هام في تحديد عمر وحجم الكون، وأعمال الرصد المدهشة لارتطام المذنب شوميكر - ليفي ٩ بكوكب المشتري في تموز/يوليه من العام الماضي. وفي وقت أكثر قربا فإن الصور المثيرة للعواصف في أجواء زحل ونبتون، بالإضافة إلى توثيق تغيرات الطقس في المريخ والزهرة، كشفت بأن هذه الأجواء ناشطة أكثر بكثير مما كان يعتقد من قبل. وقدرة هابل على زيادة الكواكب مرة أخرى تسمح بإجراء الرصد على نحو متكرر شبيه بذلك الذي تقوم به السواتل الخاصة برصد طقس الأرض. فالصور التي يلتقطها هابل تقدم أفضل صورة لحد الآن للسطح المعقد لفستا الكويكبات السيارة التي تمتلك خصائص جيولوجية مماثلة لبعض الكواكب الأرضية، بالرغم من أن قطرها لا يتجاوز ٥٣٠ كيلومترا. وبما أن هابل يستيطع تحليل صور تصل إلى ٨٠ كم، فإن صوره تظهر عالما متنوعا على نحو

مدهش بغلاف أرضي عار، والتدفقات القديمة للافا وأحواض الأرتطام.

وبطبيعة الحال، فإن المركبات الفضائية المعقدة وذات التكلفة العالية ليست بالضرورة متطلبات أساسية لإجراء بحوث علمية في الفضاء. فبإدخال التكنولوجيا الحديثة، وخصوصا الالكترونيات المتناهية الدقة، فإن السواتل الصغيرة توفر وصولا يقل تعقده وتقل تكلفته على نحو متزايد إلى الفضاء. على سبيل المثال، فإن الساتل السويدي لبحوث الغلاف المغنطيسي، واسمه استريد، يزن ٢٨ كغم فقط. وأطلق في ٢٤ كانون الثاني/يناير كساتل محمول مع ساتل روسي للملاحة يطلق عليه تسيكادا وساتل صغير آخر للاتصالات التجريبية، يطلق عليه فيسات، تملكه الولايات المتحدة. وأطلق ساتل علمي صغير للبحوث الجوية يطلق عليه مايكرولاب، بالإضافة إلى ساتلين للاتصالات التجريبية، من كاليفورنيا في ٣ آذار/مارس ١٩٩٥ من قاعدة الإطلاق بيغاسوس. وأوصلت مركبة الشحن بروغرس م - ٢٧، ٢٠ كغم من الليزر تعكس الساتل الألماني الجيوديسي GF2-I، إلى محطة "مير" الفضائية، وقذفت إلى المدار في ١٩ نيسان/ابريل ١٩٩٥. ووضعت بضعة سواتل صغيرة بطريقة مماثلة في المدار من خلال المكوك الفضائي. فعلى سبيل المثال، تم في شهر شباط/فبراير من هذا العام إطلاق ستة سواتل فرعية أوديراكس - ٢، من "ديسكفري" لاختبار قدرات تتبع المسار للرادارات الأرضية وأجهزة الاستشعار البصرية. وهذا الاختبار من الواضح أنه يرتبط ارتباطا وثيقا بمشكلة الحطام الفضائي.

وتم إطلاق السواتل الفضائية الأكبر، مثل سبارتان - ٢٠١ وسبارتان - ٢٠٤، بالإضافة إلى ساتل العلوم الجوية كريستاس - سباس الذي طـُور بالتعاون مع ألمانيا، وبعد بضعة أيام من البحوث، قام المكوك الفضائي باستردادها. وفي وقت لاحق من هذا العام، ستستخدم رحلة أخرى للمكوك الفضائي من أجل استرداد وحدة الطيران الفضائي التجريبية اليابانية التي أطلقها في ١٨ آذار/مارس الصاروخ الياباني H-II. وأطلقت الهند ساتلا علميا جديدا، سروس - س٢ ، بواسطة قاذف من قواذفها العديدة، المصممة والمنتجة محليا. وخلال السنة الأولى من تشغيل الساتل استطاع أن يكشف عن ١٢ انفجارا من انفجارات أشعة غاما. ويقوم العلماء الهنود الآن بمقارنة هذه السجلات ببيانات من أجهزة مدارية مماثلة وبتحليل ما يقرب من ٦٠٠ مجموعة من بيانات الغلاف المتأين التي جمعت فوق الهند.

ولا ينبغي إطلاقا أن نتهاون في تقدير المزايا التي يوفرها التقدم في استكشاف الفضاء للإنسانية من خلال تطبيقات مثل الاستشعار من بعد والأرصاد الجوية والاتصالات العالمية والملاحة.

وقد أطلقت وكالة الفضاء الأوروبية الساتل الثاني المخصص لدراسة الموارد الأرضية (إيرس - ٢) يوم ٢١ نيسان/ابريل على متن رحلة ايريان (في - ٧٢)، وسيجري تشغيل المركبة الفضائية بالترادف مع الساتل الأول للحصول على بيانات أكثر تركيبا بشأن سطح البحر والجليد القطبي. وهو مجهز بهوائي راداري ذي فتحة تركيبية قطرها ١٠ أمتار للتصوير الراداري التفصيلي، وأداة فاعلة للتصوير بالموجات المتناهية القصر، ومقياس ارتفاع راداري لرصد ارتفاع أمواج البحر، ومقياس الإشعاع لقياس درجات حرارة سطح البحر، وأداة لرصد طبقة الأوزون العالمي وأداة لتحديد المدارات بدقة بالغة. وقد تلقت محطة فراسكاتي الأرضية، في أوائل شهر أيار/مايو، من الساتل الجديد أول صورة تجريبية لقطاع لمنطقة كامبانيا بوسط ايطاليا. ولأن الساتل الأول لرصد الموارد الأرضية يتخذ مداره على مسافة مختارة سلفا من الساتل الجديد فقد أمكن الجمع بين بيانات الساتلين معا لإنتاج الصور الملونة الأولى متعددة الأزمنة لتلك المنطقة.

كما تعكف الهند على تنفيذ برنامج غاية في النجاح للاستشعار عن بعد. وأثناء الإطلاق الإنجازي الثاني لمركبة إطلاق الساتل القطبي من ساحة الإطلاق "سريهاريكوتا"، في ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، تم بنجاح وضع أحدث ساتل هندي للاستشعار عن بعد، ايرس - بي ٢، في مدار متزامن مع الشمس يقرب من القطب بمسافة تناهز ٨٢٥ كيلومترا.

أما الأرصاد الجوية فهي ميدان آخر حظي دائما بمستوى هام من التعاون الدولي. وكان إطلاق الاتحاد

الروسي لأول ساتل تشغيلي ثابت بالنسبة للأرض مخصص للأرصاد الجوية (إلكترو)؛ في موقعه فوق المحيط الهندي في تشرين الأول/اكتوبر، مكملا لشبكة دولية من سواتل الأرصاد الجوية الثابتة بالنسبة للأرض. وتوفر سواتل أخرى عن هذه الشبكة وكالة الفضاء الأوروبية والولايات المتحدة واليابان، وكلها مجتمعة تشكل شبكة الرصد العالمية التي تنسقها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية. وأطلقت الولايات المتحدة أول جيلها التالي من سواتل الأرصاد الجوية الثابتة بالنسبة للأرض، للإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي والمجتمع العالمي للأرصاد الجوية.

ويجري بشكل متكرر إطلاق سواتل الاتصالات الثابتة بالنسبة للأرض، وكثيرا ما يكون ذلك جزءا من مشروعات تجارية دولية. وقد استخدمت قاعدات إطلاق صينية لإطلاق ساتل الاتصالات أوبتوس - بي ١ في استراليا، والساتل آبستار - إيه ١ لشركة الاتصالات الساتلية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ التي يوجد مقرها في هونغ كونغ. ونجحت قاعدة الإطلاق الأوروبية لآريان - ٤ في أن يطلق في المدار ساتلين للاتصالات فوق البرازيل وأوروبا، وهما أسترا - ١ دي ويوتلسات هوتبيرد - ١، والمكسيك -سوليدارياد - ٢، وتايلند وتركيا، وتلك السواتل مكرسة للاتصالات الإقليمية والارسال الإذاعي والبث التلفزيوني، وعادة إلى هوائيات استقبال صغيرة.

وهناك مجال آخر يتسع بشكل سريع في التطبيقات الفضائية هو شبكات الملاحة الساتلية التي طورت أساسا للأغراض العسكرية، ولكنها تستخدم الآن على نطاق واسع للتطبيقات المدنية والتجارية. والشبكة العالمية لتحديد المواقع التابعة للولايات المتحدة - جي بي إس الشهيرة - التي تتألف من ٢٤ مركبة فضائية من طراز نافستار توفر يوميا على مدار الساعة معلومات فورية وشاملة وثلاثية الأبعاد عن المواقع، تمكن المستعملين المدنيين من تحديد مواقعهم في حدود ١٠٠ متر. وبالإضافة إلى التطبيقات التي توفرها شبكات سواتل الملاحة لاستخدام صيادي الأسماك وغيرهم من المستخدمين البحريين، تحسن تلك الشبكات الساتلية التحكم في الملاحة الجوية وتحديد المسافات، وبخاصة فوق الممرات الطويلة المدى العابرة للمحيطات، والتي لا تغطيها شبكات الرادار. وهناك شبكة مماثلة استحدثت في الاتحاد الروسي وتدعى الشبكة العالمية لسواتل الملاحة (غلوناس)، وهي أيضا متاحة الآن للمستخدمين على نطاق العالم، وتوفر تطبيقات مماثلة لتطبيقات "جي بي اس".

وبنهاية عام ١٩٩٥ سيكون بالمدار كوكبة كاملة من ٢٤ ساتلا من سواتل غلوناس. وسيبلغ العمر المداري لأحدث هذه السواتل خمس سنوات مقارنة بعمر الأقدم منها وهو ثلاث سنوات. ويوجد خيار للمدى القريب والمتوسط وهو استخدام طريقة التغشية التي من المرجح أن توفرها شبكات انمارسات الملاحية الخمسة التي من المقرر أن يبدأ تشغيلها في أوائل عام ١٩٩٦، والساتلان اليابانيان "ام تي اس" اللذان من المقرر إطلاقهما في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤. وستكون شبكة انمارسات المقترحة بمثابة تعزيز للشبكة العالمية لتحديد المواقع (جي بي اس) وغلوناس، ويطلق عليها "تغشية مدنية". وستكون لها القدرة على توفير درجة أكبر من الدقة - أكثر من ١٠٠ متر - ودرجة أكبر من الموثوقية ونطاق من الخدمات أوسع من نطاق الشبكات الجاري تشغيلها حاليا.

وفي ختام كلامي عن الشبكة العالمية لتحديد المواقع (جي بي اس) أذكر الأعضاء بأنني أشرت في العام الماضي إلى استحداث نظام معتمد على هذه الشبكة يجري اختباره في الولايات المتحدة، من شأنه أن يساعد سائقي السيارات على القيادة في شوارع المدن والطرق السريعة ويوفر للشرطة معلومات عن المواقع في حوادث السرقات. وحاليا يعكف مستحدثو ذلك النظام، المدعو "مشروع نجم الشمال"، على تقييم نتائج تلك الاختبارات بغرض تقديمه إلى السوق في المستقبل القريب. وقد قام بالفعل أحد مصانع السيارات الأمريكية بوضع نظام ملاحي معتمد على هذه الشبكة، مما يوضح مرة أخرى بعض الاستخدامات العملية لتكنولوجيا الفضاء في حياتنا اليومية.

وأود أن أقدم للجنة مثالين شيقين آخرين للتطبيقات العملية لتكنولوجيا الفضاء. بدأ تجريب شبكة سواتل لرسم الخرائط، باستخدام الساتل

ايرس - ١ التابع لوكالة الفضاء الأوروبية، تقوم بتحديد مواقع الطافيات الجليدية التي لا تزيد مساحتها على ١٠٠ متر فوق ألوف الكيلومترات المربعة في المحيط المتجمد الشمالي. ثم يقوم باحثون من المملكة المتحدة باستخراج خرائط خاصة وارسالها عن طريق الفاكس يوميا إلى سفينة مسح تجري عمليات بالقرب من شواطئ غرينلاند. والسفن الأخرى التي تعمل في المياه الشمالية يمكنها بالفعل أن تستقبل خرائط يومية عن الجليد، عن طريق وصلات سواتل الاتصالات البحرية. ولدى بلدان، مثل الاتحاد الروسي وكندا والنرويج، منظمات تقوم برسم الخرائط يدويا من صور فوتوغرافية وصور بالأشعة دون الحمراء ملتقطة بالسواتل وتقارير من السفن. وبعض هذه الخرائط لا يقل تحليلها عن كيلومتر وليست مفصلة بالدرجة الكافية لبعض الأغراض. ومن ثم يجري استخدام الساتل الراداري ايرس - ١ للحصول على بيانات أكثر دقة. ويجري التخطيط لشبكة رادارية تجارية لرسم الخرائط للملاحة في المحيط القطبي الشمالي، وهذه الشبكة أيضا ستستخدم ساتل "رادارسات" الكندي المقرر إطلاقه في وقت لاحق من عام ١٩٩٥.

مثال هام آخر للفوائد العملية للفضاء، وهذه المرة في ميدان الفوائد العرضية الطبية لتكنولوجيا الفضاء، وهو يتعلق بالبحوث الخاصة بمرض الإيدز. فقد اتفقت المعاهد الصحية الوطنية بالولايات المتحدة مع الإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء على تشاطر خبرة تلك الوكالة الفضائية في زراعة استنباتات للخلايا بأبعاد ثلاثية بغرض تصميم نموذج لعقدة ليمفاوية بشرية - وهي المستودع الرئيسي في جسم الإنسان لفيروس نقص المناعة البشرية - حتى يتسنى للعلماء تعلم المزيد عن الطريقة التي يدمر بها الفيروس نظام المناعة. ومعظم استنباتات الخلايا البشرية تزرع في المختبر في أطباق مسطحة حيث تشكل طبقة رقيقة، أو في معلق في قطيرات من مياه الآبار. ولكلتا الطريقتين محاكاة مبسطة للأنسجة الثلاثية الأبعاد مثل الأورام أو الأعضاء.

ولكن بالعودة الى منتصف الثمانينات، قام مهندسون من الإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء (ناسا) في هيوستن، تكساس، بتصميم مفاعل حيوي خاص لإبقاء الخلايا حية من أجل إجراء تجارب في الفضاء. وقد وجد الباحثون أن الخلايا المستنبتة في المفاعل الحيوي الدوار تجمع بعضها مع بعض ونمت في ثلاثة أبعاد ؛ وحتى يمكن، في بعض الحالات، تمييز الخلايا بين أنواع متخصصة. ويمكن للعلماء أن يدرسوا، في ثلاثة أبعاد، الطريقة التي تتفاعل بها الخلايا بعضها مع بعض بطريقة غير ممكنة في طبقات مسطحة، الأمر الذي يمكن أن يكون ميزة هامة للبحوث المتعلقة بمرض الإيدز (متلازمة نقص المناعة المكتسب).

ولعل الممثلين لاحظوا أن زخم التعاون الدولي في الأنشطة الفضائية يزداد دائما، وأن الأنشطة الفضائية أصبحت جزءا هاما من التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب. وأود، مع مراعاة هذا، أن أوجه اهتمامنا الى البنود المدرجة في جدول الأعمال المعروضة على هذه اللجنة.

إن الجمعية العامة طلبت، مرة أخرى الى اللجنة أن تنظر، على سبيل الأولوية، في السبل والوسائل الكفيلة بالحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، وأن تقدم لها بعد ذلك تقريرا في دورتها الخمسين.

ولعل الممثلين يدركون أن المجتمع الدولي يبذل جهودا متواصلة من أجل كفالة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وهذه الجهود تثبت التوصيات التي تقدم بها الأمين العام قبل عامين في تقريره "التعاون الدولي في الأنشطة الفئاية لتعزيز الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة" (A/48/221). وعلى سبيل المثال، هناك اهتمام مجدد بتطوير مجموعة سواتل لعموم أوروبا للرصد العسكري ونقل البيانات، يمكن أن تسهم في صون الأمن الدولي في المنطقة. ولقد سنحت فرص عديدة حول العالم لبحث الاستخدام المزدوج للنظم الفضائية، واتخذت مبادرات معدودة لجعل البيانات العسكرية المنقولة عبر السواتل متوفرة للأغراض المدنية، وفي سياق هذه التطورات ومع مراعاة توصيات الأمين العام، قد ترغب هذه اللجنة في أن تنظر في الإسهامات التي يمكن أن تقدمها بغية الحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية،

وبغية استعراض دورها ضمن المنظمة من أجل ذلك الهدف.

وأود الآن أن أسترعي انتباه الممثلين الى التقرير المعروض علينا (A/AC.105/605) للجنة الفرعية العلمية والتقنية عن أعمال دورتها الثانية والثلاثين. ووفقا لتوصيات اللجنة التي صادقت الجمعية العامة عليها في ما بعد، ناقشت اللجنة الفرعية، مرة أخرى، وعلى سبيل الأولوية، عدة بنود.

ولقد نظرت اللجنة الفرعية في آن واحد، على غرار الممارسة المتبعة في الماضي، في البندين المدرجين في جدول الأعمال، وهما برنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية وتنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية (يونيسبيس ٨٢).

وللمرة التاسعة، عاود الفريق العامل الجامع التابع للجنة الفرعية اجتماعه لتقييم تنفيذ هذه التوصيات. ويرد تقرير الفريق العامل في المرفق الثاني من تقرير اللجنة الفرعية.

وأود أن أشكر السيد محمد جميل ممثل باكستان، الذي عمل رئيسا للفريق العامل الجامع في دورة هذه السنة، فحل مكان مواطنه السيد محمد نسيم شاه الذي لم يتمكن من حضور الدورة بسبب التزامات أخرى تتعلق بما يتحمله حاليا من مسؤوليات في باكستان. ويتوقع أن يستأنف السيد شاه رئاسته للفريق العامل في دورته المقبلة في عام ١٩٩٦.

ولقد لاحظ الفريق العامل مع الارتياح الجهود القيمة التي تبذلها الأمم المتحدة، والدول الأعضاء والمنظمات الدولية الأخرى من أجل تنفيذ توصيات يونيسبيس ٨٢. وتقدم الفريق العامل، إدراكا منه أن بعض هذه التوصيات لا يزال يتعين تنفيذها بالكامل، بعدة توصيات، وحدد أربعة مجالات تتصف بالأولوية حيث ينبغي بذل مزيد من الجهود بغية تعزيز تطبيقات علوم وتكنولوجيا الفضاء من أجل التنمية.

وكان المجال الأول الذي حدد حفز ودعم نمو نويات محلية وقاعدة تكنولوجية مستقلة في مجال تكنولوجيا الفضاء في البلدان النامية، وقد ذكر الفريق العامل أن يونيسبيس ٨٢ أوصى بتحقيق التبادل الحر للمعلومات العلمية والتكنولوجية، وباتخاذ ترتيب لنقل التكنولوجيات بهدف تعزيز استخدام وتطوير تكنولوجيا الفضاء في البلدان النامية. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه التوصيات، تبقى قيود لا داعي لها على بيع المكونات أو النظم الفرعية أو النظم اللازمة للتطبيقات الفضائية للأغراض السلمية. وخلص الفريق العامل الى أنه يتعين تحقيق مزيد من التفاهم والتعاون الدوليين بغية تذليل الصعوبات التي تجابه البلدان النامية في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بتعزيز زيادة تبادل الخبرات الفعلية في مجال التطبيقات الفضائية، أكد الفريق العامل مجددا على التوصية التي أصدرها يونيسبيس ٨٢ القاضية بتقديم المساعدة المناسبة، وعلى وجه الخصوص من قبل وكالات مالية دولية، بغية دعم مشاريع إيضاحية كي توفر للبلدان النامية فرص اكتساب الخبرات العلمية في التكنولوجيا والتطبيقات الفضائية عن طريق الاشتراك المباشر في تلك المشاريع التطبيقية أو التجريبية.

وفيما يتعلق بالتمويل المقدم من الأمم المتحدة، أكد الفريق العامل مجددا الرأي القائل بأنه ينبغي لبرنامج التطبيقات الفضائية أن يحظى بدعم الأمم المتحدة الكامل من أجل التنفيذ التام لتوصيات يونيسبيس ٨٢.

وأخيرا، أعرب الفريق العامل عن تقديره لما تقدمه الدول الأعضاء والمنظمات الدولية من دعم لبرنامج التطبيقات الفضائية في شكل تبرعات نقدية وعينية للأنشطة التي يضطلع بها برنامج التطبيقات الفضائية.

وفيما يتعلق بإمكانية عقد مؤتمر يونيسبيس ثالث، لاحظ الفريق العامل موافقة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين على إمكانية عقد مؤتمر يونيسبيس ثالث في المستقبل القريب، وعلى أنه قبل التوصية بتاريخ لعقد المؤتمر، ينبغي اعتماد توصية بتوافق الآراء بشأن

جدول أعمال المؤتمر ومكان انعقاده وتمويله. ولاحظ أيضا موافقة الجمعية العامة على أن تناقش للجنة الفرعية طائفة عريضة من الأفكار والمواضيع التي يمكن تنقيحها ووضعها في جدول أعمال يجمع بين التركيز والتفصيل، وأن تواصل أيضا النظر في وسائل أخرى لتحقيق الأهداف الموضوعة لذلك المؤتمر.

ومعروض على الفريق العامل الوثيقة التي أعدتها الأمانة العامة، وهي تتضمن مختلف الأفكار المقدمة الى اللجنة فيما يتعلق بجدول أعمال مؤتمر يونيسبيس ثالث وتنظيمه (A/AC.105/575/Add.1). وقد أعدت هذه الوثيقة استجابة لطلب تقدمت به اللجنة العام الماضي لتيسير قيام اللجنة الفرعية في دورة هذا العام بتيسير النظر في المسألة على نحو إضافي.

وأثناء النظر في مسائل تتعلق بعقد مؤتمر يونيسبيس ثالث، قام الفريق العامل الجامع بتشكيل فريق صياغة غير رسمي ومفتوح العضوية، عهد إليه بمهمة إعداد تقرير عن المسألة، على أساس المناقشات التي دارت بين الأعضاء، واستنادا الى المواد الأساسية المتاحة فعلا. وأود أن أشكر بحرارة السيد ريتشارد تريميني ـ سميث ممثل المملكة المتحدة الذي تولى رئاسة فريق الصياغة، على عمله البارز في إنجاز هذه المهمة الصعبة بنجاح.

ويظهر تقرير فريق الصياغة، كما يرد في تذييل تقرير الفريق العامل الجامع، المناقشات التي دارت داخل فريق الصياغة فيما يتصل بأهداف المؤتمر وتنظيمه، والوسائل الأخرى لتحقيق الأهداف الموضوعة للمؤتمر والأفكار الأخرى التي طرحتها الوفود. وقد أحرز الفريق العامل الجامع تقدما كبيرا في قيامه بالنظر في مسائل تتعلق بمؤتمر يونيسبيس ثالث، ووافق على إجراء مزيد من المناقشات في هذه الدورة التي تعقدها اللجنة.

هذه بعض التوصيات التي أصدرها الفريق العامل الجامع. وسأفسح مجالا إضافيا لمناقشة تلك المسائل التي أثارها الفريق العامل أثناء نظرنا فيها.

وفيما يتعلق بالمسألة الأخيرة، مسألة عقد مؤتمر يونيسبيس ثالث، نظرت اللجنة الفرعية العلمية والتقنية في هذه المسألة في إطار "مسائل أخرى". ووافقت اللجنة الفرعية على أنه ينبغي لتقرير الفريق العامل الجامع أن يوفر الأساس لمناقشات مستمرة تجريها اللجنة بشأن تقديم توصية الى الجمعية العامة تتعلق بجدول أعمال هذا المؤتمر وتوقيته وتمويله وتنظيمه.

ويحدوني الأمل في أن نتمكن من إحراز إضافي بشأن هذه المسألة في غضون الأسبوعين المقبلين، وفي أن يكون في وسعنا تقديم توصية الى الجمعية العامة حسبما طلب إلينا في القرار ٣٤/٤٩.

وأتطلع الى إجراء مناقشات أخرى بشأن هذه المسألة الهامة في هذه الدورة من أجل اعتماد توصية تحظى بتوافق الآراء تعرض على الجمعية العامة. وأدعو جميع الوفود الى المشاركة في المناقشة البناءة التي سنجريها لدى نظرنا في هذا البند، وأقترح أن يتم ذلك خلال نظرنا في البند ٥ المدرج في جدول أعمالنا والمعنون "تقرير اللجنة الفرعية العلمية والتقنية".

وقد أشادت اللجنة الفرعية بأعمال برنامج التطبيقات الفضائية في العام الماضي، واستعرضت التقدم المحرز في أنشطة عام ١٩٩٥ وأقرت البرنامج المقترح لعام ١٩٩٦. وأود أن أسترعي الانتباه بصفة خاصة الى نداء اللجنة الفرعية بدعم البرنامج بتقديم التبرعات. وأعتقد أن هذا النداء يستأهل النظر الجاد من أسرة الأمم المتحدة والدعم القوي على وجه الخصوص من أعضاء هذه اللجنة.

وفيما يتعلق بإنشاء مراكز إقليمية لعلم الفضاء وتعليم التكنولوجيا، تبذل جهود متواصلة في إطار برنامج التطبيقات الفضائية من أجل بلوغ ذلك الهدف. ولعلكم تذكرون أنه تم الانتهاء من إيفاد بعثات للتقييم الى أربع مناطق عند اجتماع هذه اللجنة في العام الماضي. وقد تم اختيار البلدان المضيفة للمراكز في منطقتي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وآسيا ـ المحيط الهادئ. ومنذئذ كررت هذه البلدان المضيفة تأكيدها على التزامها بالإنشاء السريع لهذه المراكز، في حين أبدت بلدان أخرى في

هاتين المنطقتين عزمها على الاشتراك في أعمال وأنشطة هذه المراكز. وتجري مناقشات إيجابية حاليا فيما يتعلق بإنشاء مركز في المنطقة التي تغطيها منظمة التعاون الاقتصادي.

وفيما يتصل بالمناطق الأخرى، كررت البلدان المعنية عرضها لاستضافة المراكز. وفي حين أدعو الدول الأعضاء الأخرى التي لا تشارك حتى الآن في هذه الجهود الى إنشاء مراكز إقليمية بغية المشاركة في هذه الجهود، أناشد الدول الأعضاء التي انخرطت فيها الى مواصلة العمل بعضها مع بعض ومع الأمم المتحدة في هذه المبادرة الهامة.

وكبند آخر من البنود ذات الأولوية، نظرت اللجنة الفرعية مرة أخرى في المسائل المتصلة باستشعار الأرض من بعد باستخدام السواتل. وبعد أن قامت اللجنة الفرعية باستعراض أنشطة الاستشعار من بعد التي تقوم بها الدول الأعضاء، كررت الإعراب عن رأيها بأن هذه الأنشطة ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار ضرورة توفير مساعدة ملائمة وغير تمييزية للوفاء باحتياجات البلدان النامية. كما أشارت اللجنة الفرعية الى أنه من المهم جعل بيانات الاستشعار من بعد والبيانات المحللة متاحة علانية لجميع البلدان بتكلفة معقولة وفي الوقت المناسب. وارتأت اللجنة افرعية أنه يجب تشجيع التعاون الدولي في مجال استخدام سواتل الاستشعار من بعد، عن طريق تنسيق عمليات المحطة الأرضية واللقاءات الدورية بين مشغلي ومستخدمي السواتل على السواء. وقد طلب استبقاء هذا البند في جدول أعمال اللجنة الفرعية بوصفه بندا ذا أولوية.

وبموجب قرار الجمعية العامة ٣٤/٤٩ واصلت اللجنة الفرعية نظرها في البند المتصل باستخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي باعتباره بندا ذا أولوية. وفيما يتصل بالمبادئ المتصلة باستخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي، حسبما يرد في قرار الجمعية العامة ٦٨/٤٧ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، أشارت اللجنة الفرعية الى أن المبادئ تنص على ضرورة إعادة فتح الباب لتنقيح تلك المبادئ من قبل اللجنة بعد اعتمادها بفترة لا تتجاوز سنتين. وذكرت اللجنة الفرعية أيضا بأن هذه اللجنة وافقت أثناء دورة العام الماضي على بقاء المبادئ بصيغتها الحالية لحين تعديلها، وأنه قبل التعديل ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب لمقاصد وأهداف أي تنقيح مقترح. ووافقت اللجنة الفرعية على أنه لا يوجد ما يبرر تنقيح المبادئ في الوقت الراهن.

وبموجب قرار الجمعية العامة ٣٤/٤٩ أيضا، اجتمع مرة أخرى الفريق العامل المعني باستخدام الطاقة النووية في الفضاء الخارجي برئاسة الأستاذ كارفر ممثل استراليا، ولكن نظرا لأن الدول الأعضاء ترى أنه لا يوجد في هذه المرحلة ما يبرر تنقيح المبادئ لم يضطلع بمزيد من العمل في هذا الشأن في الفريق العامل في هذه الدورة من دورات اللجنة الفرعية.

واستمعت اللجنة الفرعية خلال نظرها في البند الى عروض علمية وتقنية بشأن مصادر الطاقة النووية قدمها الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة. كما نوهت اللجنة بالبيان المقدم من الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي يسترعي الانتباه الى التطورات الأخيرة في مجال السلامة النووية.

ووافقت اللجنة الفرعية على مواصلة إجراء مناقشات بشكل منتظم بشأن استخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي في دورات مقبلة. كما وافقت اللجنة على مواصلة اللجنة الفرعية والفريق العامل المعني بهذا البند لتلقي أوسع مدخل من المعلومات بشأن المسائل التي توثر في استخدام مصادر الطاقة النووية وعن أي إسهام في مجال تحسين نطاق المبادئ وتطبيقها.

ووافقت اللجنة الفرعية أيضا على الاستمرار في دعوة الدول الأعضاء الى تقديم تقارير منتظمة الى الأمين العام عن البحوث الوطنية والدولية المتعلقة بسلامة الأجسام الموجودة في مدارات فضائية وتحمل على متنها مصادر للطاقة النووية. كما وافقت اللجنة الفرعية على إجراء دراسات إضافية بشأن مسألة اصطدام الأجسام الموجودة في مدارات فضائية وتحمل على متنها مصادر للطاقة النووية بالحطام الفضائي، وعلى إطلاع اللجنة باستمرار على نتائج هذه الدراسات.

وفي دورة هذا العام، وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٤/٤٩، أدرج بند الحطام الفضائي في جدول أعمال اللجنة الفرعية لكي تنظر فيه على سبيل الأولوية. وقد أعربت اللجنة الفرعية عن ارتياحها لتناول موضوع الحطام الفضائي كبند ذي أولوية في جدول الأعمال، وكررت الإعراب عن موافقتها على ضرورة قيام التعاون الدولي لوضع استراتيجيات مناسبة وفي حدود الإمكان للتقليل الى أدنى حد من الآثار المحتملة للحطام الفضائي في الرحلات الفضائية في المستقبل.

وقد عرضت على اللجنة الفرعية ورقة العمل غير الرسمية المقدمة من المملكة المتحدة بشأن الحطام الفضائي، وكذلك التقارير الوطنية التي قدمتها دول أعضاء أخرى (A/AC.105/593 وAdd.1-4). وقدمت عروضا علمية وتقنية بشأن الموضوع بولندا وفرنسا والمملكة المتحدة والهند وكذلك الوكالة الفضائية الأوروبية لتوفير المزيد من المعلومات لمناقشات اللجنة الفرعية.

وعلى أساس موافقة اللجنة الفرعية في دورة العام الماضي على وضع خطة مستمرة ومدروسة ومحددة لعدة سنوات لعملها المتعلق ببند الحطام الفضائي، وضعت خطة عمل عن الفترة ١٩٩٨-١٩٩٦ وأقرتها. ووفقا لخطة العمل هذه، ستنظر اللجنة الفرعية في قياس الحطام الفضائي وفهم البيانات وآثار هذه البيئة في المنظومات الفضائية في عام ١٩٩٦، ووضع نموذج بيئة الحطام الفضائي وتقدير المخاطر في عام ١٩٩٧، وتدابير التخفيف من الحطام الفضائي في عام ١٩٩٨. ووافقت اللجنة الفرعية على أن تنفذ خطة العمل مع توخي المرونة. وللوفود الراغبة في مخاطبة اللجنة الفرعية بشأن جوانب أخرى للبحوث العلمية المتصلة بالحطام الفضائي الحرية، طبعا، في القيام بذلك.

ولا ينبغي لنا أن نستخف بأهمية مداولات اللجنة الفرعية المستقبلة بشأن هذا الموضوع، بالنظر الى أنه يساور المجتمع الفضائي بالفعل قلق متزايد بشأن الأثر المحتمل لزيادة مستوى الحطام الفضائي في الأنشطة الفضائية في المستقبل. ولن يؤدي هذا الى زيادة مخاطر وقوع ضرر مادي بالمركبة الفضائية فحسب بل أيضا الى زيادة أقساط التأمين، الأمر الذي قد يجعل تكلفة استخدام الفضاء باهظة. ولكفالة أن يكون بإمكان البلدان مواصلة استخدام الفضاء الخارجي بأسلوب مثمر ويحقق النفع المتبادل، من الضروري أن يدرك المجتمع الدولي الحقائق بشأن الحطام الفضائي وأن يتخذ التدابير الضرورية في الوقت المناسب. ومثل هذا العمل يتطلب تضافر جهود جميع البلدان، وأعتقد اعتقادا قويا أن هذه اللجنة ستكون - بل يجب أن تكون - في طليعة هذه الأعمال.

وفيما يتصل بالمسائل المتصلة ببيئة الأرض، وجهت اللجنة الانتباه الى أهمية التعاون الدولي في شتى منظومات السواتل الحالية والمخطط لها، بما في ذلك برنامج الغلاف الأرضي - المحيط الحيوي المعروف ببرنامج التغير العالمي. وأوصت اللجنة الفرعية بأن تنظر دول أخرى في المشاركة في مثل هذه الأنشطة التعاونية. وخلال النظر في هذه المسألة وكذلك في البنود المتصلة بعلوم الحياة واستكشاف الكواكب وعلم الفلك، سنحت الفرصة أيضا للجنة الفرعية للاستماع الى عروض علمية وتقنية شيقة وتحتوي على معلومات مفيدة.

ومن بين بنود جدول أعمال اللجنة الفرعية، يمكن أن يكون للمسائل المتصلة باستكشاف الكواكب والمسائل المتصلة بعلم الفلك أثر مباشر في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولذلك فإنها تصبح أهدافا لتخفيض الميزانيات عندما تواجه البلدان مصاعب مالية. إلا أننا ينبغي ألا نتجاهل أهمية المنجزات في تلك المجالات في زيادة الاهتمام العام بالفضاء الخارجي وإثارة اهتمام الشباب بشأن المستقبل في الفضاء. ولعلكم مازلتم تذكرون الحدث المذهل، حدث ارتطام المذنب "شوميكر - ليفي ٩" بكوكب المشتري في تموز/يوليه من العام الماضي، الذي أصبح موضوع اهتمام عالمي بين العلماء، وأيضا بين الجماهير. وفي المستقبل، سيصبح التعاون الدولي أكثر أهمية لتحقيق تلك النتائج العلمية المثيرة.

ووفقا لقرار الجمعية العامة ٣٤/٤٩، أبدت اللجنة الفرعية اهتماما خاصا بموضوع الدورة: "استخدام تكنولوجيا الفضاء لأغراض التعليم، مع التركيز بصفة خاصة على استخدامها في البلدان النامية". إن أهمية

التعليم ليست بحاجة الى مزيد من التأكيد. ومما يعترف به على نطاق واسع أن النهوض بالتعليم أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد. وتكرس الأمم المتحدة نفسها للنهوض بالتعاون التعليمي، كما ورد في الفقرة ٥٥ (ب) من الميثاق، بهدف تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق الاستقرار والرفاه الضروريين لإقامة العلاقات السلمية الودية بين الدول. وباعتبارنا جزءا من المنظمة، نتحمل مسؤولية النظر في كيفية إسهام تكنولوجيا الفضاء في النهوض بالتعليم.

وبالنسبة لدورة اللجنة الفرعية لعام ١٩٩٦، فإن الموضوع المحدد ليكون محل الاهتمام الخاص هو "استخدام السويتلات والسواتل الصغيرة للتوسع في الأنشطة الفضائية المنخضة التكاليف، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية". وقد أوصت اللجنة الفرعية مرة أخرى هذه اللجنة بأن تدعى لجنة أبحاث الفضاء التابعة للمجلس الدولي للاتحادات العلمية والاتحاد الدولي للملاحة الفلكية، بالاتصال بالدول الأعضاء، الى تنظيم ندوة يكون الاشتراك فيها على أوسع نطاق ممكن، وذلك لاستكمال المناقشات المتعلقة بهذا الموضوع الخاص.

وباسم اللجنة، أود أن أشكر شخصيا كلا من لجنة أبحاث الفضاء والاتحاد الدولي للملاحة الفلكية على تبني ـ والمساعدة في تنظيم ـ الندوة المتعلقة بموضوع عام ١٩٩٥، الذي أثار مناقشة في اللجنة الفرعية، وعلى دعمهما المستمر لأعمال اللجنة وهيئتيها الفرعيتين.

وأخيرا، وقبل أن أختم استعراض الموجز لعمل اللجنة الفرعية العلمية والتقنية أود أن أسترعي انتباهكم الى أن انتخاب رئيس جديد للجنة الفرعية سيجري في دورة العام القادم للجنة الفرعية في شباط/فبراير ١٩٩٦. إن مهمة رئيس اللجنة الفرعية العلمية والتقنية لها متطلباتها، وهي تتطلب اجتهادا ومهارات غير عادية لتوجيه المناقشات بشأن المسائل المعقدة. ولذلك، قد ترغب اللجنة في النظر في المرشحين لهذا المنصب الهام في هذه الدورة حتى تمكن اللجنة الفرعية من انتخاب رئيس كفء قادر على قيادة اللجنة الفرعية نحو الوفاء بمهامها المتعلقة بالمسائل القائمة ويحظى باحترام بالغ في المجتمع العلمي.

وأود الآن أن أنتقل الى عمل الدورة الرابعة والثلاثين للجنة الفرعية القانونية، الوارد تقريرها في الوثيقة A/AC.105/607. فيما يتعلق بمسألة التبكير في مراجعة المبادئ ذات الصلة باستخدام مصادر القوى النووية في الفضاء الخارجي وإمكان تنقيحها، لاحظت اللجنة الفرعية أن اللجنة الفرعية العلمية والتقنية قد وافقت على أنه ليس ثمة ما يدعو في الوقت الحاضر الى تنقيح المبادئ. ووفقا لقرار هذه اللجنة، قررت اللجنة الفرعية القانونية ألا تعيد تشكيل فريقها العامل المعني بهذا البند. ووافقت اللجنة الفرعية أيضا على أنه ليس ثمة ما يدعو في الوقت الحاضر الى تنقيح المبادئ. وأنه ينبغي بالتالي عدم فتح باب مناقشة هذه المسألة خلال دورة هذا العام.

ووافقت اللجنة الفرعية، فضلا عن ذلك، على أن يعلق مرة أخرى نظر الفريق العامل في هذا البند لمدة سنة واحدة، ريثما تظهر نتائج أعمال اللجنة الفرعية العلمية والتقنية. وهذه الموافقة توصل إليها دون المساس بإمكانية دعوة الفريق العامل المعني بذلك البند الى الاجتماع. وأود مرة أخرى أن أعرب عن تأييدي لهذا النهج المتأني الذي اتخذته اللجنة الفرعية القانونية بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

وفيما يتعلق بتعريف الفضاء الخارجي ورسم حدوده وبطبيعة المدار الثابت بالنسبة للأرض واستخدامه، أعيد إنشاء الفريق العامل المعني بهذا البند تحت الرئاسة الماهرة للسيد أيوجينيو ماريا كوريا ممثل الأرجنتين، الذي شغل منصب مواطنه السيد إستانيسلاو زاويلس. وأود أن أهنئه على عمله البناء في قيادة المناقشات بشأن تلك المسائل المعقدة، التي ظلت محل مناقشة طوال سنوات عديدة.

واتباعا لممارسة سابقة، قسم الفريق العامل نظره في هذا البند الى جزأين. فيما يتعلق بتعريف الفضاء الخارجي ورسم حدوده، ركز الفريق العامل مناقشته على الورقة غير الرسمية المعنونة "مشروع استبيان بشأن الأجسام الفضائية الجوية"، وعلى

الفقرتين التمهيديتين لهذه الورقة اللتين أدمجتا ووزعتا في دورة هذا العام في الوثيقة A/AC.105/C.2/1995/CRP.3. ووضع الفريق العامل نص مشروع الاستبيان في صيغته النهائية، واتفق على أن الغرض من الاستبيان هو استطلاع الآراء الأولوية للدول الأعضاء في هذه اللجنة بصدد مختلف المسائل المتعلقة بالأجسام الفضائية الجوية. ووافقت اللجنة الفرعية على دعوة الدول الأعضاء في هذه اللجنة الى إبداء آرائها في تلك الأمور.

وفيما يتعلق بالمدار الثابت بالنسبة للأرض، قام الفريق العامل مرة أخرى باستعراض ورقة العمل المعنونة "مدار الساتل الثابت بالنسبة للأرض" فقرة فقرة، وهذه الورقة قدمتها كولومبيا في دورة ١٩٩٣. وخلال المناقشة بشأن ورقة العمل هذه، قدمت مختلف الوفود مقترحات بناءة وموضوعية عديدة. وأعربت كولومبيا عن نيتها في تقديم نسخة منقحة من ورقة العمل، تتضمن مرفقا يشرح الأفكار المثارة في ورقة العمل، في الدورة القادمة للجنة الفرعية في ١٩٩٦. وتفاصيل تلك المناقشات واردة في المرفق الأول من تقرير اللجنة الفرعية.

ودارت مناقشات مكثفة وناشطة خلال النظر في بند جدول الأعمال المتعلق بمنافع الفضاء الخارجي. وأعيد تشكيل الفريق العامل المعني بهذا البند برئاسة السيد ريموندو غونزاليس ممثل شيلي. وأود أن أشكر السفير غونزاليس على جهوده في توجيه المناقشات في الفريق العامل نحو الحلول الممكنة وبالإضافة إلى ورقة العمل المعنونة "المبادئ المتعلقة بالتعاون الدولي في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية" التي شاركت في تقديمها ١١ دولة عضوا كنسخة منقحة لورقة العمل التي قدمتها في دورة العام الماضي، عرضة على الفريق العامل أيضا ورقة عمل بعنوان "إعلان بشأن التعاون الدولي في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه لفائدة ومصلحة جميع الدول، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية بصفة خاصة" شاركت في تقديمها دولتان عضوان في هذه اللجنة.

ولقد أدى تبادل الآراء بين مقدمي ورقات العمل الى توسيع كبير في صلاحيات اللجنة للمناقشة بشأن هذا البند. ورغبة في النهوض بالمناقشة في الدورة القادمة وضع الرئيس ورقة عمل غير رسمية يدمج فيها نصا ورقتي العمل هاتين. وأنا واثق بأن هذه الورقة ستسهم في زيادة التقدم بشأن هذا البند في دورة اللجنة الفرعية في العام المقبل.

وبالإضافة الى البنود المدرجة في جدول أعمال اللجنة الفرعية، ووفقا لقرار الجمعية العامة ٣٤/٤٩، أجرى رئيس اللجنة الفرعية مشاورات غير رسمية مفتوحة العضوية مع جميع أعضاء اللجنة الفرعية بشأن أساليب عمل اللجنة الفرعية القانونية وجدول أعمالها. ولعلكم تذكرون أن بضعة مقترحات بشأن هذا الأمر طرحت في دورة هذه اللجنة العام الماضي. وقد نوقشت جميع هذه المقترحات خلال المشاورات في اللجنة الفرعية القانونية. وجرى التوصل الى اتفاقات وتوصيات فيما يتعلق بمدة الدورة وجدولة اجتماعات اللجنة الفرعية وأفرقتها العاملة، وتخصيص الوقت لتبادل عام للآراء، وإدراج أمور أخرى، وبنود جديدة أيضا في جدول أعمال اللجنة الفرعية.

وإنني أدرك تمام الإدراك أن خطى التقدم في إطار اللجنة الفرعية القانونية قد تبدو أحيانا بطيئة بعض الشيء، وبخاصة بالمقارنة بالخطى السريعة التي تتم بها التطورات في علوم وتكنولوجيا الفضاء. ومع ذلك، حتى يتم التوصل الى نتائج تعكس بشكل دقيق حقيقة الأنشطة الفضائية وتواجه مختلف شواغل الدول الأعضاء، فإن الدراسة المتأنية الدقيقة للمسائل المعنية أمر أساسي.

لقد استعرضت بايجاز تقريري اللجنتين الفرعيتين على أمل أن تتمكن هذه اللجنة من اجراء مناقشات مفيدة ومجدية خلال الاجتماعين القادمين. وآمل أن تكون اللجنة على استعداد لتوفير توجيه هادف لهاتين الهيئتين في عملهما في المستقبل.

وفيما يتعلق ببنود جدول الأعمال الأخرى لهذه اللجنة، أود أن أناقش بايجاز البند المعنون "الفوائد العرضية لتكنولوجيا الفضاء: استعراض الحالة الراهنة". وكما يعرف الأعضاء، هناك اهتمام متزايد بهذه المسألة في أوساط المجتمع الدولي. ففي دورة العام الماضي أكدت هذه اللجنة من جديد على

اتفاقها على وجود ضرورة للنظر في سبل تعزيز وتدعيم التعاون الدولي في هذا المجال عن طريق تحسين وسائل توفير الوصول إلى الفوائد العرضية لجميع البلدان، مع ايلاء الاهتمام الخاص للفوائد العرضية التي يمكن أن تعالج الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية. وعن طريق برنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية، تجري الاستعدادات لتنظيم حلقة عمل دولية بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة في العام القادم بشأن الفوائد العرضية لتكنولوجيا الفضاء. واتطلع إلى المناقشات التي ستجري بشأن هذا البند الهام في هذه الدورة.

وأود الآن أن ألفت انتباهنا إلى المسائل التي اقترح أن تناقش في إطار البند العنون "مسائل أخرى". ففي دورة العام الماضي وافقت هذه اللجنة على انشاء فريق عامل جامع لدراسة أساليب عمل اللجنة والهيئتين الفرعيتين التابعتين لها. وكما ذكرت من قبل، أجرى رئيس اللجنة الفرعية القانونية مشاورات غير رسمية مفتوحة مع جميع أعضاء اللجنة الفرعية. وينبغي للفريق العامل الجامع أن يأخذ في الاعتبار نتائج وتوصيات هذه المشاورات غير الرسمية، التي وردت في تقرير اللجنة الفرعية القانونية.

وفيما يتعلق بالاستخدام الفعال لخدمات المؤتمرات، أود أن أسترعي انتباه اللجنة إلى حقيقة أنه وفقا للاحصاءات التي قدمت إلى لجنة المؤتمرات، كانت لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في ١٩٩٤ إحدى بضع هيئات لم تصل إلى نسبة الـ ٧٠ في المائة من معدل الاستخدام الذي حدد كعلامة قياسية لجميع هيئات الجمعية العامة. وبالرغم من أن هذا كان يرجع جزئيا إلى جهودنا الحميدة الرامية للانتهاء من دورات اللجنة ولجنتيها الفرعيتين في أقرب وقت ممكن، مما لم يؤخذ في الاعتبار في معدلات الاستخدام هذه، أود أن أحيط اللجنة علما بأن الجمعية العامة رفعت في العام الماضي الحد القياسي لاستخدام خدمات المؤتمرات إلى نسبة ٨٠ في المائة. وبالتالي لكي نحسن معدل استخدامنا وافقت مع رئيس لجنة المؤتمرات على بذل كل الجهود من أجل أن توفر للأمانة العامة في أقرب وقت ممكن من الناحية العملية، المعلومات المتعلقة بالانتهاء من الدورات في وقت مبكر. إن هذه المعلومات ستوفر مثاليا عند بداية الاسبوع الثاني من دورتنا، مما يتيح للأمانة العامة وقتا لتخصيص خدمات المؤتمرات لاجتماعات أخرى وذلك حتى لا تعتبر اجتماعات ملغاة من اجتماعات لجنتنا.

وتتعلق مسألة أخرى سينظر الفريق العامل الجامع فيها بمحاضر هذه اللجنة. ففي ١٩٩٣ طلب رئيس لجنة المؤتمرات تعاون الهيئات التي لها الحق في توفير محاضر مكتوبة للجلسات في عملية مراجعة ضرورة تدوين هذه المحاضر، وبخاصة المحاضر الحرفية. وفي العام الماضي فإن الجمعية العامة، في قرارها ٢٢١/٤٩ باء، طلبت إلى هذه اللجنة أن تقدم إلى الجمعية العامة هذا العام مبرراتها لمواصلة التمتع بحقها الحالي في توفير محاضر الجلسات. ووفقا لاتفاق هذه اللجنة الذي أبرم في دورة العام الماضي، فإن الفريق العامل الجامع سيستعرض البدائل الممكنة للمحاضر الحرفية، بهدف وضع توصية بشأن المسألة. ووفرت الأمانة العامة لهذه اللجنة المعلومات المتعلقة ببدائل المحاضر الحرفية التي قد تكون متاحة للجنة، كما وردت في الوثيقة A/AC.105/L.207، وانني أنوي استخدام هذه الوثيقة كأساس تستند إليه مناقشاتنا بشأن هذه المسألة.

وأخيرا، قد يتذكر الأعضاء أن الأكاديمية الدولية للملاحة الفضائية، والاتحاد الفلكي الدولي، وهما منظمتان غير حكوميتين، قد تقدما بطلب للحصول على مركز المراقب لدى اللجنة. فالمراسلات ذات الصلة والقوانين الداخلية لهاتين المنظمتين قد عممت في اللجنة الفرعية العلمية والتقنية في شباط/فبراير من هذا العام بوصفها الوثيقة A/AC.105/C.1/CRP.9. وستنظر هذه اللجنة في مركز المراقب للأكاديمية الدولية للملاحة الفضائية والاتحاد الفلكي الدولي في هذه الدورة.

بهذا أختتم استعراضي لأنشطة العام الماضي والأعمال المعروضة على اللجنة.

خلال السنوات القليلة الماضية لاحظنا حالات انتقال سياسية واقتصادية واجتماعية من فترة الحرب الباردة إلى حقبة ما بعد الحرب الباردة.

وأعضاء المجتمع الدولي، بالاضافة إلى أعضاء هذه اللجنة، قد تمتعوا بالتأكيد بازدياد فرص التعاون الدولي نظرا إلى أن الشواغل السياسية والايديولوجية لم تعد تشكل العنصر الأساسي في العلاقات بين الدول. ومع ذلك، وإذ نقترب من نهاية القرن العشرين وبزوغ فجر الألفية الجديدة، ينبغي أن ندرك أن هذا الانتقال قد يكون جزءا من نمط أوسع، نموذجا صادقا عن الانتقال من التعاون الدولي السلبي إلى التعاون الدولي الفعال في جميع المجالات، وخصوصا فيما يتعلق بالأنشطة الفضائية.

وشهدنا العديد من الحالات التي تم فيها التعاون الدولي من أجل المشاركة في الموارد التي تتطلبها مشروعات الفضاء المكلفة. وهذه أمثلة على التعاون الدولي السلبي الذي ينضم فيه البلد إلى الجهود التعاونية التي تؤدي إلى جني بعض الفوائد لذلك البلد. فعن طريق التعاون الدولي الفعال، ينضم بلد ما إلى الجهود التعاونية ليس فقط لأنه يتوقع جني بعض الفوائد لنفسه، ولكن أيضا لاعتقاده أن بإمكانه الاسهام في الازدهار العام للمجتمع العالمي. وإذ يتسع نطاق الأنشطة الفضائية، فإن النهوض بالتعاون الدولي في الفضاء الخارجي قد أصبح ليس مجرد هدفا للمجتمع الدولي، ولكن شرطا أساسيا لاستمرار ازدهار جميع الدول.

وإذ نواصل بذل جهودنا لتوسيع التعاون الدولي في مجال الأنشطة الفضائية وجعل جميع الدول الأعضاء تنعم بالفوائد المتأتية عن تكنولوجيا الفضاء، ينبغي ألا يغيب عن بالنا الدور الخاص الذي يمكن أن تضطلع به هذه اللجنة في تحقيق الأهداف العامة للأمم المتحدة. وإذ نتطلع إلى السنوات الـ ٥٠ القادمة من عمر المنظمة، من المهم إذن أن نبدأ التفكير بالطرق التي يمكن لنا بها أن نزيد من دمج عمل لجنتنا في مجالات ذات أهمية متزايدة للأمم المتحدة - وبخاصة، الطريقة التي يمكن لنا بها أن نكون محفزين لدمج تكنولوجيات الفضاء في جهود المنظمة لتنفيذ التوصيات الواردة في "خطة للسلام" و "خطة للتنمية" وهما بيان الأمين العام عن السياسة العامة المتعلقة بالأنشطة الفضائية وأنشطة المؤتمرات العالمية ذات الصلة التي تنظمها الأمم المتحدة.

شكرا جزيلا على اهتمامكم، وأطيب تمنياتي بدورة مثمرة.

تنظيم الأعمال

قبل أن نبدأ نظرنا في البند ٣ من جدول أعمالنا المعنون "تبادل عام للآراء"، أود أن أدلي ببضعة تعليقات عامة بشأن جدول عملنا والترتيبات العملية للدورة.

كما في الماضي، فإن جدول العمل المؤقت الوارد في جدول الأعمال الذي اعتمدناه توا سيكون مرنا قدر الامكان ويمكن تعديله ونحن نمضي بعملنا. ومع ذلك، وكما ذكرت في بياني الاستهلالي إذا بدا اننا قد نختتم دورتنا في وقت مبكر، فإننا يجب أن نحيط الأمانة العامة علما بهذا في أقرب وقت ممكن وذلك كي يكون بالامكان اسناد واجبات أخرى إلى موظفي خدمة المؤتمرات.

وستعقد جلساتنا من الساعة ١٠/٠٠ صباحا إلى الساعة ١٣/٠٠ ومن الساعة ١٥/٠٠ حتى الساعة ١٨/٠٠. ومن المهم التقيد الصارم قدر الامكان بمواقيت بدء الجلسات هذه، وأحث الأعضاء على التعاون مع الرئيس من أجل الاستفادة القصوى من مرافق وخدمات المؤتمرات المتاحة لنا.

تبادل عام للآراء

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم الأول بشأن هذا البند هو نائب وزير الشؤون الخارجية في بولندا، السيد يوجينيوز ويزنر الذي يعرفه حق المعرفة عدد كبير من أعضاء هذه اللجنة التي يرتبط بها منذ زمن بعيد. كما أنه كان موظفا مرموقا بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

السيد ويزنر (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، على كلمات الترحيب الرقيقة التي وجهتموها إلي.

من دواعي سروري العظيم أن أخاطب اللجنة نيابة عن الوفد البولندي أثناء هذه الدورة الثامنة والثلاثين للجنة استخدام الفضاء الخارجي في

الأغراض السلمية. واستميحكم عذرا في أن أبدأ بالكلام عن علاقتي الشخصية بأعمال اللجنة. بدأ ارتباطي باللجنة قبل ربع قرن من الزمان، حينما عهد إلي بمهمة رئاسة لجنتها الفرعية القانونية وقمت طيلة ١٥ عاما بتقديم تقارير تلك اللجنة الفرعية إلى دورات اللجنة. وهذا ما يجعلني أقدر أيما تقدير هذه الفرصة التي أجدد فيها مشاركتي في عملها الهام.

ولا يسعني وأنا أخاطب اللجنة في ظل قيادتكم، سيدي الرئيس، إلا أن أنوه بصفات القيادة المحنكة والمهارات الدبلوماسية الحصيفة التي تتحلون بها. ويسعدني أن أرى أن السنين التي انقضت منذ انتخابكم أثبتت لنا تماما كم كان ذلك الاختيار سليما.

وأتوجه بتهانئنا الحارة إلى السفير مازيلو على انتخابه عن جدارة نائبا لرئيس اللجنة.

كما أدين باشادة خاصة للأستاذ كارفر الذي ظل يرأس اللجنة الفرعية العلمية والتقنية بامتياز لفترة لم يسبق لها مثيل، وكذلك لخليفتي السيد ميكولكا، الرئيس الموهوب للجنة الفرعية القانونية. إلا أنه من دواعي سروري الخاص أن التقي مرة أخرى بصديقي الحميم، السيد ياسنتوليانا، نائب المدير العام ورئيس مكتب شؤون الفضاء الخارجي بالأمانة العامة، والذي لا يضارعه أحد، خبرة ومعرفة، في أداء هذه الوظائف الكثيرة المطالب. ولا عجب إذن في أن يختار الدكتور ياسنتوليانا، بعد وفاة معلمي وصديقي - مانفريد لاخس - الذي كان عملاقا بحق في مجال القانون الدولي، ليخلفه رئيسا للمعهد الدولي لقانون الفضاء في باريس.

يحدث كثيرا وبشكل متزايد في هذه الأيام أن تكون النتيجة الناجحة للأنشطة الحكومية الدولية في بعض مجالات الحياة مبنية على الدعم الذي يمكن أن تحشده فيما بين المنظمات غير الحكومية والرأي العام ككل. وأعتقد أننا محظوظون حقا لأننا نتمتع باهتمام ودعم متزايدين من مؤسسة رفيعة مثل المعهد الدولي لقانون الفضاء، ومن الاتحاد الدولي للملاحة الفلكية. وخلال السنوات الطويلة التي قضيتها عضوا في مجلس الادارة، والآن بوصفي مديرا فخريا لمعهد باريس، سنحت لي فرصة نادرة أعجبت فيها بأعضاء المعهد ونشاطاتهم المتعددة الجوانب، الرامية إلى تعزيز حكم القانون في الفضاء الخارجي ونشر المعلومات عنه في الوسط الأكاديمي وفيما بين الجماهير بشكل عام.

وهذه تمثل لوفد بلدي مناسبة استثنائية ونحن نحتفل رسميا بالعيد الخمسيني لانشاء الأمم المتحدة هذا العام. واسمحوا لي إذن أن أقول إنه يجب علينا أن نغتنم هذه الفرصة كيما نلخص منجزات الأمم المتحدة في تطوير التعاون الدولي في ميدان استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، وتحديد خطوات اخرى لاتخاذها في هذا المجال الهام.

قبل شهر واحد لا أكثر، كنت أرأس وفد بولندا إلى "مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها" الذي عقد في نيويورك. وكان واحدا من أهم وأصعب المؤتمرات المعقودة هذا العام. أما نتيجته الناجحة، وهي تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى- وهو هدف كانت بولندا مصممة على تحقيقه من البداية فقد كان الفضل فيها يرجع إلى الفهم المشترك لخطر الانتشار وأثره السلبي على الأمن الدولي، وادراك حقيقة أن عدم القيام بذلك من شأنه أن يلحق الضرر بالتعاون في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

ويبدو أن المناخ السياسي المؤاتي النابع من خطوات نزع السلاح الأخرى التي تتخذ في المحافل الدولية يفضي إلى زيادة تكثيف التعاون الدولي في جميع المجالات، بما فيها استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية. واسمحوا لي أن أذكر بأن اللجنة المخصصة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، التابعة لمؤتمر نزع السلاح، استطاعت في السنة الماضية للمرة الأولى أن توافق على انها تحبذ التعاون الأوثق مع هذه الهيئة بشأن القضايا التي تهم الهيئتين.

ووضع تدابير محددة لبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي ما هو إلا مجرد مثال على الاهتمام الذي تتشاطره مختلف الهيئات الدولية العاملة في مجال الفضاء الخارجي. ولغرض تحقيق الشفافية

والثقة والأمن، ينبغي وضع وسائل، مثل الاخطار المسبق عن أنشطة الاطلاق، والتدابير والشروط الأساسية الخاصة بقواعد الطريق لنظام دولي لرصد الفضاء الخارجي وشبكة للاتصالات، والتوصية بهذه الوسائل وتطبيقها.

إن الجيل الحالي شاهد عيان على التطور غير العادي الذي يحدث في التكنولوجيا والذي يجعل من الممكن تحقيق الفعالية المتزايدة لاستكشاف الفضاء الخارجي واستغلاله العملي لمنفعة الجنس البشري. وقد سقتم إلينا في بيانكم الاستهلالي، سيدي الرئيس، أمثلة هامة كثيرة في هذا الصدد. وبالنظر إلى العدد المتزايد من الأنشطة الفضائية والمشاركين فيها، يصبح من الضروري وضع وتطوير قواعد قانونية لهذه الأنشطة بغرض صون وتعزيز التعاون السلمي بين الدول في هذا الميدان من ميادين العلاقات الدولية.

وفي عالمنا الذي يتطور بسرعة لم يعد من الممكن، كما كانت الحال تقليديا، أن تكون أحكام القانون متخلفة بعض الخطوات عن الوقائع. ولو أريد أن تكون أحكام القانون فعالة ومفيدة حقا، لتوجب وضعها في الوقت المناسب، مع المراعاة المطلوبة للتقدم السياسي والقانوني والعلمي والتكنولوجي المحرز حتى الآن.

ويبدو أن لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية تفي، في الأنشطة التي تقوم بها، بهذه المتطلبات. وكان البند بشأن "التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية" أدرج في جدول أعمال الدورة الثالثة والعشرين للجمعية العامة لأول مرة في عام ١٩٥٨ وأخذ يظهر منذ ذلك الحين بصورة منتظمة كل عام. وفي عام ١٩٥٨ أيضا، أنشئت اللجنة المخصصة. ونتيجة للمداولات التي أجرتها هذه اللجنة ولجنتاها الفرعيتان، اعتمدت الجمعية العامة نصوص صكوك قانونية هامة جدا لتنظيم الأنشطة الفضائية. وكما يدرك الأعضاء تمام الادراك، تضمنت هذه الصكوك القانونية خمسة صكوك قانونية أساسية هي معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، التي أبرمت عام ١٩٦٧؛ واتفاق انقاذ الملاحين الفضائيين، وإعادة الملاحين الفضائيين، ورد الأجسام المطلقة إلى الفضاء الخارجي، الذي أبرم عام ١٩٦٨؛ واتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية التي أبرمت عام ١٩٧٢؛ واتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي، التي أبرمت عام ١٩٧٥؛ والاتفاق المنظم لأنشطة الدول على سطح القمر والأجرام السماوية الأخرى، الذي أبرم عام ١٩٧٩. وقد كان لي الشرف حقا أن ترأست المفاوضات الناجحة بشأن الصكوك الأربعة الأخيرة من هذه الصكوك وصياغتها.

بالاضافة إلى ذلك، حدث عن طريق جهود اللجنة ولجنتيها الفرعيتين، عدد من الاسهامات الأخرى في قانون الفضاء الخارجي في شكل قرارات للجمعية العامة، ابتداء من الاعلان الشهير لعام ١٩٦٣، ألا وهو إعلان المبادئ القانونية المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه. عقب ذلك، وضعت ثلاث مجموعات مبادئ تتعلق بالتطبيق العملي للتكنولوجيات الفضائية، وصيغت واعتمدت، وهي المبادئ المتعلقة بالارسال التلفزي الدولي المباشر (١٩٨٢)، والمبادئ المتعلقة باستشعار الأرض من بعد من الفضاء الخارجي (١٩٨٦)، والمبادئ المتعلقة باستخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي (١٩٩٢).

بالاضافة إلى ذلك، لا يمكن للمرء أن يغالي في تقدير أهمية مؤتمري الأمم المتحدة المعنيين باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، اللذين عقدا عامي ١٩٦٨ و ١٩٨٢. وأصبح تنفيذ التوصيات التي اعتمدها مؤتمرا يونيسبيس احدى المهام الرئيسية للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وللجنتيها الفرعيتين من خلال البرنامج المتواصل المعني بالتطبيقات الفضائية وأخيرا، ارتبط القيام برعاية الأمم المتحدة، بالاحتفال بعام ١٩٩٢ باعتباره السنة الدولية للفضاء بالجهود المشتركة الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي.

ويمكن القول دوم مبالغة ان الأمم المتحدة أصبحت بالفعل محور التعاون الدولي في الفضاء

الخارجي ووضع الأنظمة الدولية اللازمة. ومع ذلك، يجب الاعتراف بأنه، على الرغم من الانجازات الأكيدة التي حققتها هذه اللجنة، أصبحت في أحيان كثيرة أنشطتها والأنشطة التي قامت بها لجنتاها الفرعيتان محدودة ومقيدة بفعل الفوارق السياسية والاقتصادية والفوارق الأخرى بين الدول. ونتيجة لذلك، لا يوجد توافق في الآراء بشأن كيفية حل بعض المشاكل الهامة التي طرأت على جدول الأعمال طيلة سنوات عديدة. والمسائل الأخرى لم تحل في نهاية المطاف إلا في شكل اعلانات غير ملزمة بدلا من ابرام معاهدات واتفاقيات دولية.

ومع ذلك، وكما أكدتم بنفسكم، سيدي الرئيس، في عام ١٩٩٣،

"فإن التغيرات المثيرات التي حدثت في حالة الأمن الدولي أسهمت في إحداث تقدم كبير داخل اللجنة على مدى السنوات القليلة الماضية وساعدت على تنمية شعور جديد من التعاون داخل هذه الهيئة". (المحاضر الرسمية للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، الدورة السادسة والثلاثون، الجلسات العامة، الجلسة ٣٧٩، الصفحة ٢٦)

وينبغي أن نستغل هذه الفرصة الفريدة إلى أقصى قدر ممكن.

بيد أنه توجد بعض التحديات الجديدة التي يتعين أن نواجهها أيضا. وأحد هذه التحديات الذي يعتبره بلدي ذا أهمية حاسمة هو مشكلة الحطام الفضائي التي أدرجت لأول مرة في جدول أعمال الدورة الحادية والثلاثين للجنة الفرعية العلمية والتقنية. ونحن نؤيد بالكامل ايلاء هذا البند المزيد من النظر على أساس الأولوية.

ويؤيد الوفد البولندي بصورة عامة خطة العمل التي اعتمدتها اللجنة الفرعية العلمية والتقنية في دورتها الأخيرة فيما يتعلق بقياس الحطام الفضائي، وإعداد نماذج بيئة الحطام الفضائي، وتقدير المخاطر، وأخيرا تدابير التخفيف من آثار الحطام الفضائي. ونعتبر، مع ذلك، أنه يمكن بالفعل اعتماد بعض التدابير المحددة في هذه المرحلة، الذي يتزامن مع الخطة العامة هذه. لذلك، أود أن أذكر باقتراحنا السابق المقدم إلى هذه اللجنة، والقاضي بأنه ينبغي لجميع مستخدمي المدار الثابت بالنسبة للأرض أن يكونوا مسؤولين عن ازالة أجسامهم الفضائية من المدار بعد انجاز عملهم. ونحن نعتقد أن من شأن هذا القرار أن يشكل خطوة هامة إلى الأمام في سبيل ازالة مصدر خطر على مستخدمين آخرين للفضاء الخارجي.

وعلاوة على ذلك، يرى بلدي أن مسألة الحطام الفضائي ليست، في الحقيقة، سوى جزء من المشكلة الأعم المتمثلة في حماية بيئة الفضاء الخارجي وصونها. وادراكا منا لتزايد التهديد الذي تتعرض له الأرض والبيئة الفضائية كلتاهما بفعل توسع الأنشطة الفضائية، نعتبر أن المسألة العامة المتمثلة في حماية بيئة الفضاء الخارجي وصونها ينبغي ادراجها في جدول أعمال مؤتمر يونيسبيس المقبل باعتبارها أحد البنود الرئيسية المدرجة فيه.

وبولندا، ادراكا منها لأهمية مؤتمري يونيسبيس الأول والثاني، تؤيد بالكامل فكرة عقد مؤتمر يونيسبيس الثالث، حسبما ذكر في التقرير الأخير للجنة الفرعية العلمية والتقنية. ونعتبر أن هذا الحدث سيكون مفيدا ويأتي في الوقت المناسب، نظرا لجوانب التقدم السريع في جميع ميادين علوم وتكنولوجيا الفضاء والتغييرات البارزة التي تحدث على المسرح السياسي الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة. وفي الوقت نفسه، نعتبر، مع ذلك، أنه، كي يكون هذا المؤتمر فعالا وناجحا حقا، يتطلب الاعداد له بصورة دقيقة. وينبغي ألا يعقد، إذن، قبل عام ١٩٩٨.

وثمة موضوع هام يتعين على اللجنة أن تناقشه خلال هذه الدورة وهو موضوع تسبب بتقديم ورقتي عمل تنافسيتين خلال الدورة الماضية للجنة الفرعية القانونية - هو مسألة مشاطرة فوائد الأنشطة الفضائية. ونحن على اقتناع راسخ بأنه لا تزال توجد امكانية للتوصل إلى حل وسط بين المصالح المبررة واحتياجات البلدان النامية، مع طموحاتها إلى الوصول إلى تكنولوجيات الفضاء الحديثة من جهة، وحرية الدول في تقرير جميع جوانب تعاونها حسبما

تشجع عليه البلدان التقدمة النمو من جهة أخرى. وعلى الرغم من أن هذا الحل الوسط ليس سهل المنال، يبدو أنه السبيل الوحيد لكفالة التطبيق الفعال لمبدأ وجوب القيام باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه لمنفعة جميع الدول وتأمينا لمصالحها، مع المراعاة الخاصة لاحتياجات البلدان النامية.

ويؤيد الوفد البولندي التوصل الى حل وسط فيما يتعلق بمشاكل أخرى لا تزال دون حل طيلة أكثر من ٣٠ سنة - وأقصد تعريف الفضاء الخارجي ورسم حدوده وطبيعة المدار الثابت بالنسبة للأرض واستخدامه. ونوافق عموما على أنه في مواجهة وجهات النظر والآراء المستقطبة، يلزم فيما يبدو اتباع نهج جديد تماما. وربما كان من الأسهل الآن التوصل إلى هذا الحل الجديد، نظرا إلى أن مسألة رسم حدود المدار فقدت الى حد كبير سياقها السياسي والعسكري السابق. وفيما يتصل بالمسألة المتنازع عليها منذ أمد طويل، مسألة طبيعة المدار الثابت بالنسبة للأرض واستخدامه، ما زال الوفد البولندي مقتنعا بضرورة تطبيق مبادئ الوصول المنصف والاستخدام الرشيد للمدار الثابت بالنسبة للأرض، دون أن يصبح هذا المدار، مع ذلك، محلا لأي حيازة وطنية أو ادعاء بالحق في السيادة. وفي هذا المنعطف لا يمكننا أن نتجاهل الدور الهام الذي يضطلع به الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية والوظائف التي يؤديها لصالح الدول جميعا.

وفي الوقت الحالي تواجه لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ولجنتاها الفرعيتان تحديات جديدة ومتزايدة لا يمكن مواجهتها إلا إذا أعيد النظر في أساليب عمل هذه الأجهزة. وقد قدمت اقتراحات ملائمة لهذا الغرض خلال الدور الأخيرة لكل من اللجنتين الفرعيتين. وإذا توفرت للجنة الأدوات اللازمة لعملها فستكون معدة بشكل أفضل لمواجهة وطأة التغييرات السياسية الراهنة في ميدان التعاون الدولي في أنشطة الفضاء.

وينبغي للجنة أيضا، في رأينا، أن تطبق صيغة أكثر اتساعا لإسهامات الاخصائيين الخارجيين في عملها. ويمكن الاستفادة بفعالية أكبر من قنوات التعاون الحالية الجديدة مع المؤسسات الحكومية الدولية وغير الحكومية العاملة في ميدان استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية. وثمة فرصة حقيقية لاعطاء زخم جديد لعمل اللجنة ولجنتيها الفرعيتين، فهي تواجه مشاكل جديدة يمكن حلها في سياق الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة. كذلك من الضروري لنجاحنا تحقيق التعاون الأوثق بين اللجنة الفرعية القانونية واللجنة الفرعية العلمية والتقنية وتحقيق التنسيق الأفضل للمسائل المدرجة في جدول أعمال كل منهما.

وختاما، اسمحوا لي أن أقول إن دافعي للحضور هنا ليس مجرد الحنين للحضور ورؤية أصدقائي وزملائي القدامى. إنها فرصة، أولا وقبل شيء، لحكومتي للاعراب من جديد عن اهتمامها بقضية قصر استخدام الفضاء الخارجي على الأغراض السلمية وتقاسم المنجزات التكنولوجية والقانونية التي حققتها البشرية في هذا الميدان لصالح الجميع. ونتطلع في الوقت ذاته الى الأهمية المتزايدة التي تكتسبها هذه اللجنة بوصفها عاملا بالغ الأهمية في تنمية التعاون الدولي في ميدان استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية.

السيد كروز جونيور (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن بلدي، العضو الكامل العضوية، أود أن أهنئكم، سيدي، على الدور الهام الذي ستلعبونه بوصفكم رئيسا لهذه اللجنة.

تعلق البرتغال منذ السنوات الأخيرة أهمية فائقة على مسائل الاستخدامات السلمية للفضاء وبصفة خاصة على تعزيز التعاون الدولي في مجال دراسة الصور المستخلصة بواسطة سواتل الاستشعار من بعد لأغراض تقدير الموارد الطبيعية وإدارة استخدام الأراضي وذلك لتلبية احتياجات البلدان النامية على وجه التحديد، وخاصة احتياجات البلدان الأفريقية الناطقة بالبرتغالية.

والواقع أن صور الأرض المستخلصة عن طريق السواتل يمكن دونما شك أن تلعب دورا هاما في تحليل ووضع استراتيجيات بديلة للتنمية المستدامة. لكن فيما يتصل بدراسة البيانات باستخدام سواتل الاستشعار من بعد، تقوم الحاجة الى توخي تطوير طرائق واجراءات تشغيلية تسمح باستخدامها بشكل

منظم في إطار الأنشطة الحالية للتقييم البيئي وإدارة الموارد الطبيعية.

ووفقا لتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية (يونيسبيس - ٨٢)، تقوم البرتغال بأنشطة ترمي الى الاستخدام التشغيلي للبيانات المتحصل عليها عن طريق السواتل وخاصة في ميادين رسم خرائط الغطاء الأرضي والنباتات الطبيعية باستخدام السواتل، والاحصاءات الزراعية والموجودات من الغابات والدراسات المتعلقة بظاهرة ارتفاع مياه قاع البحار الى السطح، وتعيين الصفات المميزة لتلوث مياه البحار، وكذلك الرسم الطبوغرافي للخرائط باستخدام السواتل، والتطبيقات الجيولوجية.

وتقدم البرتغال في الوقت الحالي مجموعة من البرامج للتثقيف والتدريب في المجالات السالف ذكرها. وهذه البرامج يجري تنفيذها فعلا وتضم متدربين من بعض البلدان الأفريقية. ومن المنتوى توسيع هذه الأنشطة التعاونية في هذا العام والأعوام التالية، وخاصة عن طريق مشاريع للتعاون، تطبق على مناطق معينة من البلدان النامية بغرض الاستخدام التشغيلي للصور الملتقطة بواسطة السواتل.

والآن أود أن أقدم للجنة بعض المعلومات عن الأنشطة الفضائية التي جرت في البرتغال مؤخرا.

خلال عام ١٩٩٣ أنشأت حكومتنا مجلس الفضاء وهو هيئة تنسيق مشتركة بين الوزارات مختصة بالأنشطة الفضائية. وقد عهد إلى هذا المجلس، في جملة أمور، بمهمة التفاوض بشأن انضمام البرتغال الى الوكالة الفضائية الأوروبية. وسيوقع في المستقبل القريب اتفاق للتعاون بين البرتغال والوكالة الفضائية الأوروبية، كخطوة تمهد للعضوية الكاملة.

وعلى الرغم من أن البرتغال قد اشتركت مؤخرا على الصعيد الدولي في منظمات مختلفة مثل المنظمة الأوروبية للاتصالات اللاسلكية الساتلية (يوتلسات) والمنظمة الدولية للاتصالات الساتلية من بعد (انتلسات) والمنظمة الدولية للاتصالات البحرية الساتلية (انمارسات) في مجالي المواصلات السلكية واللاسلكية والاستشعار من بعد، فإن إطلاق الساتل "بوسات ١" سنة ١٩٩٣ للأغراض العلمية والتدريبية كان الخطوة الأولى صوب إنشاء اتحاد الصناعات البرتغالي لتطوير تكنولوجيا الفضاء.

وأخيرا أود إبراز مبادرة نعتزم القيام بها في المستقبل.

ستعلن الأمم المتحدة في عام ١٩٩٨، وللمرة الأولى، السنة الدولية للمحيطات. وفي هذا السياق، تعتزم السلطات البرتغالية أن تعقد، في إطار المعرض الدولي الذي سيقام في لشبونة في عام ١٩٩٨، مؤتمرا دوليا أو مجموعة ندوات عن استخدام البيانات الموجودة في الفضاء في ما يتصل بالمحيطات، سواء لتحسين المعرفة العلمية بالعمليات الطبيعية في المحيطات أو لتحسين التنبؤ بالأرصاد الجوية أو للاستشعار من بعد المتصل باستكشاف موارد البحار في إطار التنمية المستدامة، وكل ذلك بهدف تعزيز الحوار بين موردي السواتل ومستخدمي خدماتها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إذا لم يكن هناك أعضاء آخرون يرغبون في التكلم في التبادل العام للآراء، أود أن أعطي الكلمة الآن لمدير مكتب شؤون الفضاء الخارجي، السيد ياسنتوليانا الذي سيقدم للجنة عرضا شاملا لأنشطة المكتب خلال العام الماضي.

السيد ياسنتوليانا (مدير مكتب شؤون الفضاء الخارجي): استجابة لطلبات الوفود في دورات سابقة للجنة، أود أن أقدم عرضا موجزا لعمل مكتب شؤون الفضاء الخارجي خلال العام الماضي وللوثائق التي أعدها المكتب لهذه الدورة للجنة.

كان العام الماضي عام توطيد لمكتب شؤون الفضاء الخارجي، وقد تحقق لنا الآن الاستقرار التام في مقرنا الجديد هنا في مركز فيينا الدولي، ونحن على استعداد تام للإسراع بتحمل المسؤوليات

الجديدة التي أوكلت إلينا عند انتقالنا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

لقد اتضح أن انتقالنا الى فيينا إيجابي على مختلف الوجوه. فقد سهل وجودنا في أوروبا تعاوننا القوي فعلا مع العديد من الوكالات الفضائية الوطنية، بما في ذلك الوكالة الفضائية الألمانية، ومركز فرنسا الوطني للدراسات الفضائية، والوكالة الفضائية النمساوية، كما ساعد على تعزيز علاقتنا بزملائنا في الوكالة الفضائية الأوروبية، الذين وفروا لأعمال مكتبنا خلال السنين الدعم القيم.

وفيما يتعلق بالموظفين، يسرني أن أبلغ بأنه حدثت إعادة تنظيم بسيطة لأفراد المكتب، وقد ساعدنا هذا على الاحتفاظ بالمستوى العالي لعملنا الذي اعتاد المكتب عليه، وأتاح الفرصة لازدهار علاقات العمل بين مكتبنا والدول الأعضاء والكيانات المعنية الأخرى.

ولملء الشاغر الناجم عن نقل السيد سيرجيو كاماتشو الى وظيفة رئيس قسم خدمات لجنة المكتب، عين موظف جديد ببرنامج التطبيقات الفضائية. وذلك الموظف، السيد هوبرت جورج، وهو مواطن كندي متخصص في التدريب على الاستشعار من بعد مع خبرة مكثفة في البلدان النامية، انضم الى المكتب في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بوصفه موظف تدريب.

وقد أمدتنا حكومة النمسا بما اعتادت عليه من الدعم السخي للمكتب عن طريق تعيين خبير مرافق. وفي هذا الصدد، انضم السيد استيفان مبير، وهو متخصص في الاستشعار من بعد، الى المكتب في كانون الثاني/يناير، حالا محل السيد كريستيان هوفمان، الذي أكمل مهمته لمدة عامين المثمرة للغاية. وأود أن أعرب عن تقديرنا الكبير لحكومة النمسا على دعمها السخي، الذي يمكننا من خدمة اللجنة والدول الأعضاء على أفضل وجه.

وكما ذكرت في الماضي، بالاضافة الى الموظفين المكرسين بالكامل لبرنامج التطبيقات الفضائية، فإن سائر موظفي مكتبنا يدعمون البرنامج أيضا عند الطلب، وجميع الموارد المالية من غير الموظفين المتاحة للمكتب مكرسة لبرنامج التطبيقات الفضائية، وأساسا لمشاركة البلدان النامية في أنشطة البرنامج.

ولعلكم تذكرون أن الجمعية العامة وافقت في العام الماضي - بناء على توصية اللجنة الفرعية ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية - على زيادة طفيفة في تمويل برنامج التطبيقات الفضائية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥. إلا أنه لن تجري زيادة إضافية في فترة السنتين المقبلة بسبب الهدف الموضوع على مستوى المنظمة كلها وهو هدف عدم زيادة الميزانية لفترة ١٩٩٦ ١٩٩٧.

لقد تمكن مكتب شؤون الفضاء الخارجي، طوال السنوات المعدودة الماضية، من الاحتفاظ بفعالية ببرنامج التطبيقات الفضائية، وفي الواقع، من توسيع أنشطته، بفضل الإسهامات الطوعية السخية التي تقدمها الدول الأعضاء، والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. وأود أن أشكر بشكل خاص حكومة النمسا، والوكالة الفضائية الأوروبية، اللتين قدمتا تمويلا كبيرا، والبلدان المضيفة التي وفرت تسهيلات محلية ووسائل النقل ووسائل الراحة فيما يتعلق بأنشطة البرنامج في ١٩٩٤، وبأنشطة ١٩٩٥ التي جرى القيام بها فعلا. ولا بد لي أن أذكر أنه تشتد الحاجة إلى هذا النوع من الدعم نظرا إلى أن الميزانية العادية توفر بشكل عام أقل من ثلث التكلفة الكلية للدورات التدريبية والحلقات الدراسية وحلقات العمل التي ينظمها البرنامج. ومن المحتمل أن تزيد الحاجة الى المساهمات الطوعية في المستقبل ونحن نحاول زيادة توسيع برنامج التطبيقات الفضائية دون أية زيادات من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

لقد قدمت إلى اللجنة الفرعية العلمية والتقنية التقارير المتعلقة بأنشطة برنامج التطبيقات الفضائية لعام ١٩٩٤، والمعلومات المتعلقة بأنشطة عام ١٩٩٥ الجاري تنفيذها الآن، وقامت باستعراضها وذلك على النحو المبين في تقريرها (A/AC.105/605). واستعرضت اللجنة الفرعية الأنشطة المقترحة لعام ١٩٩٦ وأوصت بالموافقة عليها. ويجري الآن التخطيط لأنشطة ١٩٩٦، لحين موافقة هذه اللجنة والجمعية العامة عليها. ولا يزال موظفو برنامج

التطبيقات الفضائية والمكتب كله يعملون بجد لضمان التنظيم الفعال الكفء لهذه الأنشطة، وأود أن أعترف بشكل خاص بالعمل الذي قام به السيد عبيدون، خبير التطبيقات الفضائية، في تنظيم وتنسيق تلك الأنشطة. وهو سيقدم للجنة نظرة أكثر تفصيلا لأنشطة برنامج التطبيقات الفضائية في أواخر هذا الأسبوع.

ووفقا لتوصية اللجنة الفرعية وهذه اللجنة، فإن أحد الجهود الكبرى التي يبذلها المكتب في الوقت الراهن في تنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية (يونيسبيس - ٨٢) هو إقامة مراكز اقليمية لتعليم علوم وتكنولوجيا الفضاء في البلدان النامية. وقد أحرز تقدم كبير بشأن هذه المبادرة منذ العام الماضي، وتنفذ في الوقت الحالي ترتيبات لاقامة أول مركزين من هذه المراكز - في منطقتي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وآسيا والمحيط الهادئ. ويواصل المكتب أيضا مناقشاته المثمرة المتعلقة بإنشاء مركز للبلدان التي تشملها منظمة التعاون الاقتصادي، وكذلك المناطق التي تقع في اطار اللجان الاقليمية الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

ويسرنا أن نرى أن جهود الأمم المتحدة والدول الأعضاء بدأت تؤتي ثمارها في آخر الأمر. والخطوات التالية في هذا المشروع ستتوقف على الدول الأعضاء التي عرضت استضافة هذه المراكز، وكذلك البلدان المانحة المعنية.

لقد ظل المكتب يعمل على توفير خدمات للدول الأعضاء عن طريق دائرة المعلومات الفضائية الدولية، التي أوصى بإنشائها (يونسبيس - ٨٢) وأقرته الجمعية العامة في قرارها ٩٠/٣٧ لسنة ١٩٨٢.

ولقد أعاقت الجهود لتوسيع هذه الدائرة في الماضي موارد المكتب المحدودة. إلا أنه منذ انتقالنا الى فيينا، تمكنا من الاستفادة من تسهيلات الحاسب الآلي الأفضل في مركز فيينا الدولي لانشاء قاعدة بيانات محدودة تعزز قدرتنا على الوفاء بطلبات المعلومات التي تقدمها الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية، وأيضا الجمهور.

وكخطوة أولى في عملية توسيع دائرة المعلومات الفضائية الدولية، أنشأ المكتب منفذا، أو موقعا مخصصا، على شبكة المعلومات العالمية الكبرى المعروفة باسم "انترنت". وهذا الموقع المخصص يتيح للذين يمكنهم الوصول الى انترنت أن يتعلموا المزيد عن عمل المكتب وأنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بالفضاء. وهو يحتوي الآن على معلومات بشأن جميع الصكوك القانونية ذات الصلة بالفضاء التي اعتمدتها الجمعية العامة، بما في ذلك نصوصها كاملة، ومعلومات بشأن لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، وعرض شامل لبرنامج التطبيقات الفضائية، والمعلومات المقدمة من الدول الأعضاء بشأن موضوع الحطام الفضائي، وصفحة بعنوان "أسئلة تطرح كثيرا" حيث يجاب على أسئلة عامة متصلة بالأمم المتحدة والفضاء الخارجي واللجنة والمكتب.

إن انشاء موقع مخصص خطوة أخرى في تطوير نظام المعلومات الواسع النطاق الذي تصوره مؤتمر يونيسبيس - ٨٢. وستستحدث المعلومات التي يحتويها على أساس منتظم، وستضاف مستقبلا معلومات أكثر تفصيلا، تتضمن معلومات فنية.

وفي هذا الصدد، بدأ المكتب في وقت سابق من هذا العام مناقشات مع اللجنة المعنية بسواتل رصد الأرض والوكالة الفضائية الألمانية تتعلق بإجراء دراسة جدوى عن كيفية زيادة المعلومات الفضائية عن طريق إنشاء صلات الكترونية تمكن من وصل المستخدمين بكمية ضخمة من المعلومات عن الفضاء المتوافرة حاليا على شبكة الانترنت. وبالرغم من أن الدراسة ما زالت في مراحلها الأولى، فإننا تواقون إلى معرفة النتائج وإلى تنفيذ أية توصيات قد تحتوي عليها وذلك بغية التطوير الأكمل لدائرة المعلومات الفضائية الدولية.

وكجزء من عمل المكتب وهدفنا المتمثل في تشجيع تبادل المعلومات عن الأنشطة الفضائية، وخصوصا الأنشطة ذات الصلة والمفيدة للبلدان

النامية، قمنا في ١٩٩٤ بنشر وتوزيع عدد من الوثائق المتصلة تحديدا بالتطبيقات الفضائية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وللمرة السادسة، نشرنا مجموعة من الأوراق التقنية التي أعدت في الحلقات الدراسية وحلقات العمل والدورات التدريبية التي نظمها برنامج التطبيقات الفضائية (A/AC.105/584). وقد وزعت المجموعة اليوم على الأعضاء. واختيرت هذه الأوراق على أساس اهتمامها بالبلدان النامية وفائدتها لها وتنشر هذه المجموعات سنويا، ويحدونا الأمل بأن تساعد على تحسين التبادل الدولي للمعلومات المتعلقة بالتطبيقات الفضائية للبلدان النامية.

وكجزء من دائرة المعلومات الفضائية الدولية واستجابة لطلب الفريق العامل الجامع التابع للجنة الفرعية في دورتها الأخيرة، قام المكتب هذا العام بإعداد دراستين تقنيتين للجنة الفرعية. الأولى، بعنوان "التغير العالمي: مشاركة البلدان النامية وإمكانيات تعزيزها"، أعدها الدكتور بيتر لالا وترد في الوثيقة A/AC.105/590. والدراسة الثانية، بعنوان "البث الإذاعي الساتلي"، أعدها السيد فكتور كوتيلينكوف، وترد في الوثيقة A/AC.105/591. وجرى تقديم هاتين الدراستين التقنيتين إلى خبراء خارجيين لمراجعتهما قبل نشرها، ونود أن نتوجه بالشكر لأولئك الأفراد على تقديمهم هذه الخدمة القيمة للمكتب دون أجر. ويجري إعداد دراسات تقنية أخرى عن علوم الفضاء الأساسية في البلدان النامية، والسواتل المتناهية الصغر، والتطبيقات الفضائية من أجل التنمية المستدامة وبرامج التعليم عن بعد وينبغي الانتهاء من هذه الدراسات في المستقبل القريب.

وأود أن أشير أيضا إلى المعلومات عن الأنشطة الفضائية للدول الأعضاء ترد في الوثيقة A/AC.105/592 و Add.1-5، التي عرضت على اللجنة الفرعية وهي الآن متاحة لهذه اللجنة، وأن التقارير المتعلقة بالأنشطة الفضائية الدولية قد قدمتها استجابة لطلب اللجنة الفرعية الاتحاد الروسي والإمارات العربية المتحدة والبرتغال وبلجيكا وبولندا وتايلند وتركيا والجمهورية العربية السورية وجمهورية كوريا وشيلي والفلبين وفنلندا وكندا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة والنمسا والهند وهندوراس واليابان. وتتضمن هذه التقارير معلومات طلبتها اللجنة الفرعية وفريقها العامل الجامع، بما في ذلك معلومات عن الأنشطة الفضائية الدولية على الصعيدين الوطني والتعاوني، بما فيها المعلومات العرضية عن موارد وقدرات الدول في مجال الأنشطة الفضائية للنهوض بالتعاون والمعلومات عن الأنشطة التي يمكن أن تكون موضوعا للتعاون الدولي الأكبر. وحقيقة أن العديد من البلدان استجابت لطلب اللجنة توضح الأهمية المتزايدة التي توليها البلدان لأنشطتها الفضائية فضلا عن عمل اللجنة. وبالإضافة إلى ذلك، وردت عدة إجابات من منظمات دولية، وترد هذه في الوثيقة A/AC.105/601.

وبدعوة من اللجنة الفرعية نظمت مرة أخرى لجنة أبحاث الفضاء الخارجي (كوسبار) والاتحاد الدولي للملاحة الفلكية، بالتعاون مع مكتبنا ندوة تقنية حول موضوع خاص اختارته اللجنة الفرعية العلمية والتقنية لدورتها لعام ١٩٩٥، بعنوان "تطبيقات تكنولوجيا الفضاء في أغراض التعليم مع التأكيد الخاص على استخدامها في البلدان النامية". وبالإضافة إلى ذلك، فإن عددا من الدول الأعضاء نظم عروضا بشأن موضوع خاص، أو بشأن بنود أخرى في جدول الأعمال.

ولأن هذه العروض تتضمن الكثير من المعلومات الهامة والقيمة عن آخر التطورات في مجال التطبيقات الفضائية، فإن المكتب أعد مرة أخرى هذا العام موجزا بالعروض لتوزيعها على اللجنة. وهذا الموجز يرد في الوثيقة A/AC.105/606. أود أن أقر بالعمل الذي قام به السيد بتر لالا والسيد ماير في إعداد هذا التقرير.

وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأتوجه بالشكر للجنة أبحاث الفضاء (كوسبار) والاتحاد الدولي للملاحة الفلكية على ما بذلاه من جهد في تنظيم الندوة. وأدرجت أسماء بعض أشهر الخبراء في مجال يتطور بسرعة هو التطبيقات الفضائية من أجل التعليم، وجاءت العروض في حينها وكانت حافلة جدا بالمعلومات.

فإذا كانت أية وفود ترغب في تقديم عروض خاصة خلال دورة اللجنة هذه، فإنني أود أن أطلب إليها أن تبادر للتشاور مع الأمانة العامة فيما يتعلق بتحديد الجدول الزمني وأية وسائط سمعية بصرية قد يتطلبها ذلك. ووفقا لممارستنا المعتادة تجري هذه العروض عادة في أعقاب الانتهاء من قائمة المتكلمين المسجلين للاجتماع.

وأود الآن أن أستعرض بإيجاز تعاون مكتبنا مع منظمات دولية وإقليمية أخرى خلال السنة المنصرمة. ويجري تنسيق الأنشطة الفضائية داخل منظومة الأمم المتحدة عن طريق الاجتماع المشترك بين الوكالات المخصص لأنشطة الفضاء الخارجي. فالاجتماع السنوي يتيح لكل الهيئات في منظومة الأمم المتحدة تبادل المعلومات المخصصة لأنشطة الفضاء الخارجي التي جرى تخطيطها وتنسيق هذه الأنشطة بغية الحؤول دون ازدواجية العمل والتخطيط لأنشطة مشتركة وتكاملية. فدورة ١٩٩٤ للاجتماع عقدت هنا في مركز فيينا الدولي. وقدم تقرير الاجتماع إلى اللجنة الفرعية العلمية والتقنية في الوثيقة A/AC.105/582. وأعد تقرير قيم يتضمن استعراضا للأنشطة التي تخطط لها منظومة الأمم المتحدة لعامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ وللسنوات المقبلة لكي يوافق الاجتماع عليه وقدم أيضا إلى اللجنة الفرعية العلمية والتقنية في الوثيقة A/AC.105/587 وهو متوفر لهذه اللجنة. وسيعقد الاجتماع القادم المشترك بين الوكالات في تشرين الأول/أكتوبر في فيينا.

وواصل مكتب شؤون الفضاء الخارجي تعاونه الوثيق مع لجنة أبحاث الفضاء (كوسبار) والاتحاد الدولي للملاحة الفلكية، وأود أن أعرب عن تقديرنا للدعم الذي قدمته هاتان المنظمات - في ١٩٩٤. وأصدرنا للمرة الثانية منشورا بعنوان "أضواء على شؤون الفضاء". وهذه الوثيقة أعدت بمساعدة من لجنة أبحاث الفضاء (كوسبار) التي قدمت تقريرها بشأن التقدم المحرز في أبحاث الفضاء، والاتحاد الدولي للملاحة الفلكية الذي قدم تقريرا بشأن علوم الفضاء وتطبيقاته. وقدم المعهد الدولي لقانون الفضاء مدخلات في القسم المتعلق بقانون الفضاء. وتم إعداد هذين التقريرين بمساعدة العديد من الخبراء الدوليين، وهما يمثلان استعراضات موثوقا بها وحافلة بالمعلومات لأهم التطورات في ١٩٩٤. وقد حررا وجمعا في كتاب بعنوان "أضواء على شؤون الفضاء - التقدم في علوم وتكنولوجيا الفضاء وتطبيقاته، التعاون الدولي وقانون الفضاء"، وتم توزيعه في الوثيقة A/AC.105/583.

وإذ عمل مع الاتحاد الدولي للملاحة الفلكية، نظم المكتب مرة أخرى - قبل موعد انعقاد المؤتمر السنوي للاتحاد الدولي للملاحة الفلكية المعقود في إسرائيل في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ - حلقة عمل خصصت بالتحديد للوفاء باحتياجات البلدان النامية. وكان موضوع حلقة العمل، المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الدولي للملاحة الفلكية والوكالة الفضائية الأوروبية ولجنة الجماعات الأوروبية والمنظمة بالمساعدة القيمة من حكومة إسرائيل، بعنوان "فوائد تكنولوجيا الفضاء بالنسبة إلى العالم النامي - من النمو الاقتصادي إلى حماية البيئة". وكانت حلقة العمل هذه هي الرابعة في سلسلة متواصلة من الأنشطة، ويعمل مكتب شؤون الفضاء الخارجي الآن على تنظيم حلقة العمل الخامسة للبلدان النامية بعنوان "تكنولوجيا الفضاء من أجل العناية الصحية والرصد البيئي في العالم النامي"، وستجري قبل حلول مؤتمر الاتحاد الدولي للملاحة الفلكية لعام ١٩٩٥، الذي سيعقد في أوسلو في الفترة من ٢٨ أيلول/سبتمبر إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام.

وقبل افتتاح دورة ١٩٩٥ للجنة الفرعية القانونية مباشرة، قام المكتب بالتعاون مع المعهد الدولي لقانون الفضاء ومعهد قانون الجو والفضاء التابع لجامعة ماكغيل بكندا، بتنظيم ندوة بعنوان "المسائل التقنية ومسائل السياسة العامة المتعلقة باستخدام بيئة الفضاء". وقدمت الندوة العديد من الخبراء البارزين في هذه المسائل ووجدت بصورة عامة قبولا حسنا لدى الوفود. ويؤمل أن يستمر تنظيم هذه الندوات في المستقبل وذلك كي توفر معلومات قيمة للممثلين بشأن المسائل الناشئة المتصلة بمناقشات اللجنة الفرعية.

وأثناء العام الماضي حظي مكتب شؤون الفضاء الخارجي مرة أخرى بالدعم السخي من المنظمة الدولية للاتصالات الساتلية عن بعد (انتلسات) والمنظمة الدولية للاتصالات البحرية الساتلية

(أنمارسات)، ومن الوكالة الفضائية الأوروبية التي واصلت تقليدها الراسخ الذي درجت به على توفير مساعدة مالية وتقنية كبيرة لأنشطة برنامج التطبيقات الفضائية. وأود أن أعرب لجميع هذه المنظمات عن تقدير مكتب شؤون الفضاء الخارجي للدعم الذي تقدمه.

وفي مجال التعاون الإقليمي دعم المكتب الأعمال التحضيرية للمؤتمر الوزاري المعني بتسخير التطبيقات الفضائية لأغراض التنمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وشارك في ذلك المؤتمر الذي عقد في بيجينغ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. كما بذل المكتب جهوده، مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لإنشاء مشروع كوبين لتطوير شبكة حاسوبية إقليمية تربط بين علماء وخبراء الفضاء الأفارقة. وقد تطور هذا المشروع من توصيات مؤتمر عام ١٩٩٣ الإقليمي المعني بتسخير تكنولوجيا الفضاء لأغراض التنمية المستدامة، المعقود في داكار بالسنغال، وهو يوضح من جديد كيف يمكن أن تكون أنشطة برنامج التطبيقات الفضائية بمثابة أرض خصبة لتطوير أفكار مبتكرة عن استخدام تكنولوجيا الفضاء. ولا يزال المكتب يعمل عن كثب مع مجلس الاتصالات الساتلية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، الذي أنشئ كنتيجة مباشرة لحلقة عمل عقدت تحت رعاية الأمم المتحدة في سول بجمهورية كوريا في عام ١٩٩٢، ومع الأمانة المؤقتة التي أنشئت لتنفيذ توصيات مؤتمر الفضاء الثاني للبلدان الأمريكية، المعقود في سنتياغو بشيلي في عام ١٩٩٣.

كما شارك المكتب في رعاية مؤتمر دولي معني بالأجسام القريبة من الأرض، عقد في نيويورك في نيسان/أبريل الماضي، وشارك بنشاط في المؤتمر الأخير المعني بتسخير تكنولوجيا الفضاء لأغراض التنمية، والذي عقد في طهران في الشهر الماضي.

وكما يدرك العديد من أعضاء اللجنة، قمنا في سياق نقل مقر مكتب شؤون الفضاء الخارجي إلى فيينا، بتنظيم معرض دائم لمعروضات ذات صلة بالفضاء هنا في مركز فيينا الدولي. وهذا المعرض يبرز أهمية التعاون الدولي في الأنشطة الفضائية، ويركز على الاستخدامات العملية لتكنولوجيا الفضاء، وبخاصة في مجال الرصد البيئي وإدارة الموارد الطبيعية. ويزور المعرض سنويا ما يقرب من ٧٠ ٠٠٠ من زوار مركز فيينا الدولي، ومعظمهم من طلاب المدارس الثانوية.

وقد تعزز المعرض في الآونة الأخيرة بمجموعة عريضة من مواد مهداة من الاتحاد الروسي. وإنني أحث جميع الوفود التي لم تشاهد بعد هذا المعرض القائم في الطابق السادس من المبنى "G" هنا في مركز فيينا الدولي بالقرب من دائرة الأمم المتحدة للإعلام ومن خدمات الزوار، أحثها على القيام بذلك أثناء الدورة الحالية للجنة. وأنا واثق من أن الجميع سيجدونه مفيدا ومثقّفا.

وأود أن أشكر جميع الدول الأعضاء التي وفرت المواد للمعرض الدائم. وإذا كان هناك من يرغب غيرها في المشاركة بتقديم أجهزة إضافية ذات صلة بالفضاء، فأرجوهم الاتصالا بمكتبنا حتى نكفل لهم تضمينها في مرحلة المعرض المقبلة.

نعلم جميعا أن عام ١٩٩٥ يتوافق مع الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وقد تقرر القيام بأنشطة رسمية عديدة على مدار السنة للاحتفال بهذه المناسبة الهامة، ستتوج بالأنشطة المقررة ليوم ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر الذي يحتفل به العالم في كل مكان بوصفه يوم الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يسرني أن أبلغ الوفود أن مكتب شؤون الفضاء الخارجي قد رتب، بتعاون كريم من إدارة الولايات المتحدة للملاحة الجوية والفضاء (ناسا) والوكالة الفضائية الروسية، للاحتفال بهذه المناسبة بعقد مؤتمر تلفزيوني لمدة ١٠ دقائق بين الأمين العام وملاحي ورواد الفضاء الموجودين على متن المكوك الفضائي ومحطة "مير" الفضائية أثناء رحلة الالتحام الثانية التي ستنفذ في الفترة بين ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر و٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وسينوه الأمين العام بالدور الهام الذي لعبته الأمم المتحدة في تعزيز التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، وسيعرض علم الأمم المتحدة وكذلك الطبعات التذكارية الخاصة لمعاهدات الفضاء، التي ستكون محمولة على متن الرحلة أثناء ذلك المؤتمر التلفزيوني.

وإذ نعود بذاكرتنا إلى المنجزات التي حققتها الأمم المتحدة واللجنة، نجد أن عيد المنظمة يحفزنا أيضا على التطلع إلى المستقبل. وفي سياق التحضير، في السنوات القليلة المقبلة، للخطة التالية المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٢، سيعكف المكتب على دراسة الطرق التي تكفل له أهميته المستمرة في القرن الحادي والعشرين. ويتعين على اللجنة والمكتب أن يبحثا، في سياق الوفاء بولايتهما، عن الطرق التي تجعل منهما مركزا لتنسيق التعاون الدولي في الأنشطة الفضائية، وعاملا حفازا لإدماج التكنولوجيات الفضائية في الأنشطة الشاملة للمنظمة، وخاصة من حيث اتصالها بمسألة التنفيذ الواردة في بيانات الأمين العام عن السياسة الرئيسية "خطة للسلام" و " خطة للتنمية" و "التعاون الدولي في الأنشطة الفضائية لتعزيز الأمن في حقبة ما بعد الحرب الباردة"، وكذلك في التوصيات النابعة من السلسلة المتصلة للمؤتمرات العالمية التي تعقدها الأمم المتحدة، بدءا بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي عقد في البرازيل في عام ١٩٩٢.

ويعلم الأعضاء أن اللجنة والأمانة العامة عكفتا بجد ونشاط على تحليل استنتاجات ذلك المؤتمر لتحديد الكيفية التي يمكن بها تطبيق تكنولوجيا الفضاء في تنفيذ التوصيات الواردة في وثيقة رسم السياسة العامة - جدول أعمال القرن ٢١؛ والعديد من أنشطة برنامج التطبيقات الفضائية أصبح بالفعل موجها نحو تحقيق أهداف المنظمة ولا سيما ما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ومع ذلك، يتعين إيلاء مزيد من الدراسة لكيفية تحسين تنسيق عمل اللجنة وأنشطة المكتب وبرنامج عمله مع الأهداف والأولويات التي حددها الأمين العام للسنوات القادمة، وتوصيات المؤتمرات العالمية التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وإننا لنتطلع إلى العمل مع أعضاء اللجنة في وضع هذه الخطط؛ وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المقترح عقده، والمعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية (يونيسبيس)، والمناقشات الجارية حاليا بخصوص تنظيم هذا المؤتمر، يمكن أن توفر محفلا قيما يتيح لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تنظر في هذه القضايا.

وفيما يتعلق بخدمات المؤتمرات المتاحة للدورة الحالية للجنة، أود أن أذكر الوفود بأن عمل المترجمين الشفويين سيُيَسَّر كثيرا إذا قامت الوفود بتقديم نصوص بياناتها إلى موظف قاعة الاجتماعات قبل إلقاء البيان بوقت كاف قدر المستطاع. كما أود أن أذكر الممثلين الراغبين في تعميم بياناتهم في اللجنة بضرورة تزويد موظف القاعة بما لا يقل عن ١٠٠ نسخة.

وأود أيضا أن أذكر الأعضاء بأن النشرات الصحفية التي تصدر عن سير العمل في اجتماعات اللجنة لا تشكل المحاضر الرسمية للجلسات، وأنها مسؤولية دائرة الإعلام بالأمم المتحدة. أما المحاضر الحرفية التي ستصدر في الوقت المناسب فهي المحاضر الرسمية لأعمال اللجنة. والمرجو من الوفود، كما ذكر في النشرة الإعلامية الموجهة للمشاركين والتي تم توزيعها قبل الدورة، أن تناقش أية مسائل تتعلق بالنشرات الصحفية مع دائرة الإعلام.

وفيما يتعلق بمحاضر اللجنة، فلعل الأعضاء يتذكرون أن اللجنة، بعد تلقيها طلبا من لجنة المؤتمرات بشأن تبرير الحاجة إلى إعداد محاضر حرفية، طلبت إلى الأمانة العامة أن تزودها بمعلومات عن البدائل المختلفة للمحاضر الحرفية. وهذه المعلومات معروضة على اللجنة الآن في الوثيقة A/AC.105/C.1/L.207. وسيلاحظ المندوبون أن الوثيقة تورد عدة بدائل وتتضمن تكاليف كل منها. وكما ذكر الرئيس في بيانه الاستهلالي، فإن هذه الوثيقة يمكن أن تكون الأساس للمناقشات المتعلقة بهذا الموضوع، والتي من المرجح أن تجريها اللجنة في سياق نظرها، عن طريق فريقها العامل الجامع، في أساليب عمل اللجنة وهيئتيها الفرعيتين.

كان هذا استعراضا موجزا للعمل الذي أنجزه مكتب شؤون الفضاء الخارجي في غضون السنة الماضية. وموظفو المكتب، كعهدهم دائما، مستعدون لمعاونة اللجنة ووفودها الأعضاء في عملهم بكل الطرق الممكنة، وذلك لزيادة الطبيعة الموضوعية لهذه الدورة وتعزيز هدفنا المشترك ألا وهو كفالة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ما لم يكن من بين الوفود من يرغب في التكلم في هذه المرحلة، فسأرفع الجلسة الآن.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠